E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.6/1995/5/Add.6
6 January 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة مركز المرأة
الدورة التاسعة والثلاثون
نيويورك، ١٥ آذار/مارس - ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥
البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم

تقارير من المؤتمرات الإقليمية وغيرها من المؤتمرات الدولية

إضافة

مقتطفات من جدول أعمال القرن ٢١[١] الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٣ الى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢

* E/CN.6/1995/1.

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم البيع E.93.I.8)، القرار ١، المرفق الثاني.

95-00410 160195 170195

مقدمة

اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعقود في ريو دي جانيرو في الفترة من ٣ الى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية. وقد نص المبدأ ٢٠ من هذا الإعلان على ما يلي: "للمرأة دور حيوي في إدارة وتنمية البيئة، ولذلك فإن مشاركتها الكاملة أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة."

وتتضمن هذه الوثيقة مقتطفات من جدول أعمال القرن ٢١، الذي اعتمده المؤتمر أيضا، يذكر فيها النهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين والمساواة بين الرجال والنساء في الفرص ودور المرأة والمجموعات النسائية. ويبين الجدول الإجمالي التالي أماكن ورود تلك النصوص في جدول أعمال القرن ٢١.

الفصل		الفقـــرات
٣	مكافحة الفقر	٣-٢، ٣-٤ ـ ٣-٩
٤	أنماط الاستهلاك المتغيرة	٤-٢٧
٥	الديناميات الديموغرافية والاستدامة	٥-١٢، ٥-١٦ ـ ٥-٢١، ٥-٢٨، ٥-٣٣ ـ ٥-٣٧، ٥-٤٣ ـ ٥-٤٦، ٥-٤٨ ـ ٥-٥٣، ٥-٦٢
٦	حماية صحة الإنسان وتعزيزها	٦-٨، ٦-١١، ٦-١٣، ٦-١٨، ٦-٢٣ ـ ٦-٢٤، ٦-٢٧، ٦-٢٩ ـ ٦-٣١، ٦-٣٣
٧	تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية	٧-٤، ٧-١٦، ٧-٢٠، ٧-٢٦، ٧-٢٨، ٧-٣٠، ٧-٤٥، ٧-٥١، ٧-٧٦ ـ ٧-٧٧
٨	إدماج البيئة والتنمية في صنع القرار	٨-٥، ٨-١٠، ٨-٢٥، ٨-٤٥، ٨-٤٩
١٠	نهج متكامل لتخطيط وإدارة موارد الأراضي	١٠-٥، ١٠-١٠، ١٠-١١، ١٠-١٦
١١	مكافحة إزالة الغابات	١١-٢ ـ ١١-٣، ١١-١٣، ١١-١٨، ١١-٢٧
١٢	إدارة النظم الإيكولوجية الهشة: مكافحة التصحر والجفاف . .	١٢-١٤، ١٢-٢٤، ١٢-٢٨، ١٢-٣٧، ١٢-٥٦ ـ ١٢-٥٨
١٣	إدارة النظم الإيكولوجية الهشة: التنمية المستدامة للجبال . . .	١٣-١١، ١٣-١٦ ـ ١٣-١٧، ١٣-٢١

الفصل		الفقـــرات
١٤	النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة	١٤-١٤، ١٤-١٧ ـ ١٤-١٨، ١٤-٢٧، ١٤-٨١، ١٤-٩١
١٥	حفظ التنوع البيولوجي	١٥-٤ ـ ١٥-٥،
١٦	الإدارة السليمة بيئيا للتكنولوجيا الحيوية	١٦-١٣ ـ ١٦-١٥
١٧	حماية المحيطات وكل أنواع البحار، بما في ذلك البحار المغلقة وشبه المغلقة، والمناطق الساحلية، وحماية مواردها الحية وترشيد استغلالها وتنميتها	١٧-١٥، ١٧-٨٢، ١٧-٩٤ ـ ١٧-٩٥
١٨	حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها: تطبيق نهج متكاملة على تنمية موارد المياه وإدارتها واستخدامها	١٨-٩، ١٨-١٢، ١٨-١٩، ١٨-٢٢، ١٨-٣٣ ـ ١٨-٣٤، ١٨-٤٤ ـ ١٨-٤٥، ١٨-٥٠، ١٨-٥٣ ـ ١٨-٥٤، ١٨-٥٩، ١٨-٦٢، ١٨-٦٨، ١٨-٧٦، ١٨-٨٠
١٩	الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية السمية، بما في ذلك منع الاتجار الدولي غير المشروع بالمنتجات السمية والخطرة . . .	١٩-٢٢
٢٠	الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الخطرة بما في ذلك منع الاتجار الدولي غير المشروع بالنفايات الخطرة	٢٠-٢٠، ٢٠-٢٦ ـ ٢٠-٢٨
٢١	الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الصلبة والمسائل المتصلة بالمجاري	٢١-١٩، ٢١-٢٥، ٢١-٤٦
٢٣	ديباجة	٢٣-١ ـ ٢٣-٣
٢٤	الدور العالمي للمرأة في تحقيق تنمية مستدامة ومنصفة . . .	٢٤-١ ـ ٢٤-١١
٢٥	دور الأطفال والشباب في التنمية المستدامة	٢٥-٥، ٢٥-٨ ـ ٢٥-٩، ١٤-٢٥
٢٦	الاعتراف بدور السكان الأصليين ومجتمعاتهم وتعزيز هذا الدور	٢٦-٩
٢٨	مبـــادرات السلطـــات المحلية فـــي مجال دعم جدول أعمال القرن ٢١	٢٨-٢
٢٩	تعزيز دور العمال ونقاباتهم	٢٩-٧
٣٠	تعزيز دور التجارة والصناعة	٣٠-١، ٣٠-١٧، ٣٠-٢٤
٣١	الأوساط العلمية والتكنولوجية	٣١-٤، ٣١-١٠
٣٢	تعزيز دور المزارعين	٣٢-٢، ٣٢-٤ ـ ٣٢-٨، ١٤-٣٢

الفصل		الفقـــرات
٣٣	الموارد والآليات المالية	٣٣-٨
٣٤	نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا، والتعاون وبناء القدرات	٣٤-٣، ٣٤-١٤
٣٥	تسخير العلم لأغراض التنمية المستدامة	٣٥-٢١، ٣٥-٢٥
٣٦	تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب	٣٦-٤ ـ ٣٦-٥، ٣٦-١٠، ٣٦-١٣
٣٧	الآليات الوطنية والتعاون الدولي لبناء القدرات في البلدان النامية	٣٧-٥
٣٨	الترتيبات المؤسسية الدولية	٣٨-١٤، ٣٨-١٩، ٣٨-٢٥، ٣٨-٤٢
٤٠	المعلومات اللازمة لعملية صنع القرارات	٤٠-٨، ٤٠-١١

الفصل ٣

مكافحة الفقر

المجال البرنامجي

تمكين الفقراء من وسائل العيش المستدامة

أساس العمل

٣ - ٢ وإن السياسة البيئية التي تركز أساسا على حفظ الموارد وحمايتها في نفس الوقت الذي تدير فيه الموارد بصورة مستدامة يجب أن تولي المراعاة الواجبة لمن يعتمدون في أسباب عيشهم على هذه الموارد، وإلا فإنه قد يكون لها أثر معاكس على الفقر وعلى فرص تحقيق نجاح طويل الأجل في مجال صون الموارد والبيئة. وبالمثل، فإن السياسة الإنمائية التي تركز أساسا على زيادة انتاج السلع دون معالجة مسألة استدامة الموارد التي يعتمد عليها الانتاج ستصطدم إن عاجلا أو آجلا بتدهور الانتاجية، الذي قد يكون له أيضا أثر سلبي على الفقر. ولذا فإن اتباع استراتيجية محددة لمكافحة الفقر أحد الشروط الأساسية لضمان التنمية المستدامة. والاستراتيجية الفعالة لمعالجة مشاكل الفقر والتنمية والبيئة في وقت واحد ينبغي أن تبدأ بالتركيز على الموارد والانتاج والناس، وينبغي أن تشمل القضايا السكانية، وأن تعزز الرعاية الصحية والتعليم وحقوق المرأة ودور الشباب والسكان الأصليين والمجتمعات المحلية وعملية مشاركة ديمقراطية مصحوبة بتحسين الحكم.

...

الأهداف

٣ - ٤ ينبغي أن يكون الهدف الطويل الأجل المتمثل في تمكين جميع الناس من تكسب معيشتهم بوسائل مستدامة عاملا موحدا يمكن السياسات من معالجة قضايا التنمية والإدارة المستدامة للموارد والقضاء على الفقر في وقت واحد. وتتمثل أهداف هذا المجال البرنامجي فيما يلي:

(أ) إتاحة الفرصة لجميع الناس بسرعة لتكسب العيش بوسائل مستدامة؛

(ب) تنفيذ سياسات واستراتيجيات تولد مستويات كافية من التمويل، والتركيز على سياسات التنمية البشرية المتكاملة، بما في ذلك إدرار الدخل وزيادة السيطرة المحلية على الموارد، وتعزيز المؤسسات وبناء القدرات على المستوى المحلي، وزيادة إشراك المنظمات غير الحكومية ومستويات الحكم المحلي بوصفها أجهزة لتقديم الخدمات؛

(ج) وضع استراتيجيات وبرامج متكاملة لإدارة البيئة بصورة سليمة ومستدامة، وتعبئة الموارد، والقضاء على الفقر والتخفيف من وطأته، وإيجاد فرص العمل وإدرار الدخل لجميع المناطق التي تعاني من الفقر؛

(د) التركيز في الخطط والميزانيات الإنمائية الوطنية على الاستثمار في رأس المال البشري مع وضع سياسات وبرامج خاصة تستهدف المناطق الريفية والفقراء والنساء والأطفال في المناطق الحضرية.

الأنشطة

٣ - ٥ تشمل الأنشطة التي ستسهم في التعزيز المتكامل لطرق كسب العيش المستدامة وحماية البيئة مجموعة متنوعة من التدخلات القطاعية، تتضمن مجموعة فاعلين من المحليين الى العالميين، وهي أساسية على كل مستوى لاسيما على مستوى المجتمعات والمستوى المحلي. وستلزم اجراءات تمكين على الصعيدين الوطني والدولي، تراعي مراعة تامة الظروف الإقليمية ودون الإقليمية لدعم نهج محلي التوجيه وخاص بكل بلد على حدة. وينبغي أن تتسم هذه البرامج في تصميمها العام بما يلي:

(أ) أن تركز على تخويل السلطة اللازمة للجماعات المحلية والمجتمعية من خلال مبدأ تفويض السلطة والمساءلة والموارد الى أنسب مستوى لكفالة أن يكون البرنامج محددا من الناحيتين الجغرافية والبيئية؛

(ب) أن تتضمن البرامج تدابير فورية لتمكين هذه المجموعات من الحد من الفقر ومن تحقيق الاستدامة؛

(ج) أن تتضمن استراتيجية طويلة الأجل تستهدف إيجاد أفضل الظروف الممكنة من أجل التنمية المحلية والوطنية والإقليمية المستدامة التي تقضي على الفقر وتقلل من أوجه عدم المساواة الموجودة فيما بين مختلف فئات السكان. وينبغي لها أن تساعد أكثر الفئات حرمانا - لا سيما النساء والأطفال والشباب داخل تلك المجموعات - واللاجئين. وتتضمن هذه الفئات صغار ملاك الأراضي والرعاة والحرفيين ومجتمعات صيد الأسماك والأشخاص الذين بلا أرض ومجتمعات السكان الأصليين والمهاجرين والقطاع الحضري غير الرسمي.

٣ - ٦ والتركيز هنا ينصب على تدابير أفقية محددة - لاسيما في مجالات التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية/رعاية صحة الأم والنهوض بالمرأة.

(أ) تمكين المجتمعات المحلية

٣ - ٧ يجب تحقيق التنمية المستدامة على كل مستوى من المستويات في المجتمع. والمنظمات الشعبية والجمعيات النسائية والمنظمات غير الحكومية مصادر مهمة للتجديد والعمل على المستوى المحلي، ولها اهتمام قوي وقدرة أكيدة على تعزيز طرق الكسب المستدامة. وينبغي للحكومات، بالتعاون مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الملائمة، أن تدعم اتباع نهج مجتمعي المنحى تجاه الاستدامة، يمكن أن يتضمن، في جملة أمور، ما يلي:

(أ) تمكين المرأة باشراكها بصورة تامة في عملية اتخاذ القرارات؛

(ب) احترام الحرمة الثقافية للناس الأصليين ومجتمعاتهم واحترام حقوقهم؛

(ج) تعزيز أو إنشاء الأجهزة الشعبية لإتاحة تقاسم الخبرة والمعرفة فيما بين المجتمعات المحلية؛

(د) السماح للمجتمعات المحلية بالمشاركة بقدر كبير في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية المحلية وحمايتها لتعزيز قدرتها الانتاجية؛

(هـ) إنشاء شبكة مراكز تعلم في المجتمعات المحلية من أجل بناء القدرات والتنمية المستدامة.

(ب) الأنشطة المتصلة بالإدارة

٣ - ٨ ينبغي للحكومات، بمساعدة من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمعات المحلية المناسبة وبالتعاون معها، أن تضع تدابير تؤدي بصورة مباشرة أو غير مباشرة الى ما يلي:

(أ) توليد فرص عمل مجز وفرص عمل مهني منتج تتفق مع العوامل التي يملكها كل بلد على حدة، وذلك بمستوى يكفي لمواجهة الزيادات المنتظرة في القوى العاملة، وتراكم الأعمال غير المنجزة؛

(ب) الاستعانة بالدعم الدولي، عند الاقتضاء، في اقامة هياكل أساسية كافية ونظم التسويق والتكنولوجيا والإئتمان وما شاكل ذلك، والموارد البشرية اللازمة لدعم الإجراءات المذكورة آنفا، وزيادة الخيارات المتاحة لمحدودي الموارد، وينبغي منح أولوية عليا للتعليم الأساسي والتدريب الفني؛

(ج) تحقيق زيادات كبيرة في انتاجية الموارد ذات الكفاءة اقتصاديا واتخاذ تدابير لضمان استفادة السكان المحليين بصورة كبيرة من استخدام الموارد؛

(د) تمكين المنظمات المجتمعية والناس من الحصول على وسائل عيش مستدامة؛

(هـ) إنشاء نظام فعال للرعاية الصحية الأولية ولرعاية صحة الأم والطفل يكون في متناول الجميع؛

(و) النظر في تعزيز/تطوير الأطر القانونية لإدارة الأراضي والوصول الى الموارد من الأراضي وتملك الأراضي - لاسيما من قبل النساء - ولحماية المستأجرين؛

(ز) إنعاش الموارد المتدهورة، بقدر الإمكان، واستحداث عدد من تدابير السياسة العامة يعزز الاستخدام المستدام للموارد لتلبية الاحتياجات البشرية الأساسية؛

(ح) إنشاء آليات جديدة في المجتمعات المحلية ودعم الآليات القائمة لتمكين المجتمعات المحلية من الحصول بصورة مستدامة على الموارد التي يحتاجها الفقراء للتغلب على فقرهم؛

(ط) تنفيذ آليات للمشاركة الشعبية - لاسيما من جانب الفقراء وبخاصة المرأة - في جماعات المجتمعات المحلية لتعزيز التنمية المستدامة؛

(ي) تنفيذ تدابير، على سبيل الاستعجال ووفقا للظروف والنظام القانوني لكل بلد على حدة، لضمان أن يكون للرجال والنساء نفس الحق في أن يقرروا بحرية وعلى نحو ينم عن الشعور بالمسؤولية عدد ما ينجبونه من أطفال والمباعدة فيما بين الولادات وفي أن يحصلوا على ما يكون مناسبا من معلومات وتثقيف ووسائل تمكنهم من ممارسة هذا الحق بما يتفق مع حريتهم وكرامتهم وما يعتنقه كل منهم من قيم، مع مراعاة الاعتبارات الأخلاقية والثقافية. وينبغي للحكومات أن تتخذ خطوات فعالة لتنفيذ برامج لإنشاء وتعزيز المرافق الصحية الوقائية والعلاجية، تتضمن رعاية صحية تناسلية فعالة ومأمونة، تركز على المرأة وتديرها المرأة، وخدمات لتنظيم مسؤول لحجم الأسرة يمكن تحمل تكاليفه والوصول اليه حسب الاقتضاء، بما يتمشى مع الحرية والكرامة والقيم الشخصية، مع مراعاة الاعتبارات الأخلاقية والثقافية. وينبغي أن تركز البرامج على توفير الرعاية الصحية الشاملة، بما في ذلك الرعاية في مرحلة ما قبل الولادة والتثقيف والإعلام فيما يتعلق بالصحة والأبوة المسؤولة، وينبغي أن تتيح لجميع النساء الفرصة لممارسة الرضاعة الثديية كاملة، على الأقل خلال الأربعة الأشهر الأولى التالية للولادة. وينبغي أن تدعم البرامج بالكامل دور المرأة المنتج ودورها التناسلي ورفاهيتها، مع إيلاء اهتمام خاص لضرورة توفير رعاية صحية متساوية ومحسنة لجميع الأطفال، وضرورة تقليل مخاطر وفيات الأمهات والأطفال ومرضهم؛

(ك) اعتماد سياسات متكاملة تستهدف تحقيق الاستدامة في إدارة المراكز الحضرية؛

(ل) الاضطلاع بأنشطة تستهدف تعزيز الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي الغذائي، عند الاقتضاء، في إطار الزراعة المستدامة؛

(م) دعم البحوث المتعلقة بأساليب الانتاج التقليدية التي ثبت أنها مستدامة بيئيا وتحقيق تكامل هذه الأساليب؛

(ن) السعي بنشاط الى التعرف على أنشطة القطاع غير الرسمي وإدماجها في الاقتصاد بإلغاء ما يميز ضد الأنشطة في هذه القطاعات من أنظمة وعقبات؛

(س) النظر في اتاحة حدود للائتمان وتسهيلات أخرى للقطاع غير الرسمي وتحسين فرص الحصول على الأرض أمام الفقراء المعدمين حتى يمكنهم الحصول على وسائل الانتاج والوصول بصورة مضمونة الى الموارد الطبيعية. ويلزم في كثير من الحالات مراعاة اعتبارات خاصة فيما يتعلق بالمرأة. وتلزم تقييمات جدوى دقيقة للمقترضين لتلافي حدوث أزمات الديون؛

(ع) تمكين الفقراء من الحصول على المياه العذبة والإصحاح؛

(ف) تمكين الفقراء من الحصول على التعليم الإبتدائي.

(ج) البيانات والمعلومات والتقييم

٣ - ٩ ينبغي للحكومات أن تحسن جمع المعلومات بشأن المجموعات والميادين المستهدفة تيسيرا لتصميم برامج وأنشطة مركّزة، وفقا لاحتياجات وآمال المجموعات المستهدفة. وينبغي أن يكون تقييم هذه البرامج خاصا بكل جنس على حدة لأن النساء فئة محرومة للغاية.

الفصل ٤

أنماط الاستهلاك المتغيرة

٤ - ٢٧ يهتم هذا البرنامج في المقام الأول بالتغييرات في الأنماط الاستهلاكية والإنتاجية غير المستدامة وبالقيم التي تشجع الأنماط الاستهلاكية وأساليب المعيشة المستدامة. وهو يقتضي بذل جهود مشتركة من جانب الحكومات والمستهلكين والمنتجين. وينبغي توجيه اهتمام خاص للدور المهم الذي تقوم به النساء والأسر المعيشية باعتبارها أطرافا مستهلكة والآثار المحتملة لمجموع قدرتها الشرائية على الاقتصاد.

الفصل ٥

الديناميات الديموغرافية والاستدامة

٥ - ١٢ ينبغي زيادة الوعي بالصلات الأساسية القائمة بين تحسين مركز المرأة والديناميات الديموغرافية، وبخاصة عن طريق حصول المرأة على التعليم وبرامج الرعاية الصحية الأولية والتناسلية، والاستقلال الاقتصادي، ومشاركتها الفعالة العادلة في جميع مستويات اتخاذ القرارات.

...

باء - صياغة سياسات وطنية متكاملة للسكان والتنمية، مع مراعاة الاتجاهات والعوامل الديموغرافية

أساس العمل

٥ - ١٦ اعترفت الخطط القائمة في مجال التنمية المستدامة، عموما، بالاتجاهات والعوامل الديموغرافية باعتبارها عناصر لها تأثير حاسم على أنماط الاستهلاك والإنتاج، وأساليب الحياة والاستدامة في الأجل الطويل. ولكن يتعين في المستقبل إيلاء المزيد من الاهتمام لهذه المسائل في صياغة السياسة العامة وتصميم الخطط الإنمائية. وتحقيقا لذلك، سيتعين على جميع البلدان أن تعمل على تحسين قدراتها الخاصة على تقييم الآثار البيئية والإنمائية المترتبة على اتجاهاتها وعواملها الديموغرافية. وهي ستحتاج أيضا إلى وضع سياسات وبرامج عمل وتنفيذها حيثما يقتضي الأمر . وينبغي تصميم سياسات تستهدف مواجهة عواقب النمو السكاني الكامنة في الزخم السكاني، والقيام، في الوقت نفسه، بإدخال تدابير رامية إلى إحداث تحول ديموغرافي. وينبغي أن تجمع بين الشواغل البيئية والقضايا السكانية في إطار نظرة شمولية للتنمية، تكون أهدافها الأساسية متضمنة التخفيف من الفقر، وتأمين سبل الرزق، وجودة الصحة، وتحسين نوعية الحياة، وتحسين مركز المرأة ودخلها وإمكانية وصولها إلى التعليم وإلى التدريب المهني، فضلا عن تلبية التطلعات الشخصية للمرأة، ومساعدة الأفراد والمجتمعات المحلية. وفي ضوء التسليم بأن زيادات كبيرة في حجم وعدد المدن ستحدث في البلدان النامية في إطار أي تصور سكاني محتمل، يجب إيلاء مزيد من الاهتمام إلى الإعداد لتلبية الاحتياجات، وخاصة احتياجات النساء والأطفال، إلى تحسين الإدارة البديلة والحكومات المحلية.

الهدف

٥ - ١٧ يجب الاستمرار في الإدماج الكامل للشواغل السكانية في عمليات التخطيط ورسم السياسات واتخاذ القرارات على الصعيد الوطني. كما يجب النظر في السياسات والبرامج السكانية في إطار التسليم الكامل بحقوق المرأة.

...

٥ - ٢١ ينبغي تحديد المجموعات السكانية الضعيفة (مثل عمال الريف المعدمين، والأقليات الإثنية، واللاجئين، والمهاجرين، والنازحين والنساء العائلات لأسر معيشية) التي قد تترتب على تغيراتها في إطار الهيكل الديموغرافي آثار خاصة بالنسبة للتنمية المستدامة.

...

٥ - ٢٨ ينبغي تقسيم البيانات السكانية حسب عوامل تضم، فيما تضم، الجنس والعمر، وذلك مراعاة لآثار تقسيم العمل بحسب الجنس لأغراض استخدام الموارد الطبيعية وإدارتها.

...

٥ - ٣٣ ينبغي وضع سياسات وبرامج لمعالجة مختلف أنواع الهجرات التي تنجم عن الاضطرابات البيئية أو تسببها، مع إيلاء اهتمام خاص للمرأة والفئات الضعيفة.

٥ - ٣٤ ينبغي إدراج الاهتمامات الديمغرافية، بما في ذلك الاهتمامات المتعلقة بالمهاجرين والمشردين بسبب الظروف البيئية، في البرامج المتعلقة بالبيئة المستدامة التي تضطلع بها المؤسسات الدولية والوطنية ذات الصلة.

...

(ب) زيادة الوعي بالتفاعلات بين الاتجاهات والعوامل الديموغرافية والبيئة المستدامة

٥ - ٣٧ ينبغي زيادة تفهم جميع قطاعات المجتمع للتفاعلات بين الاتجاهات والعوامل الديموغرافية والبيئة المستدامة. وينبغي الاهتمام بالعمل على المستويين المحلي والوطني. وينبغي تنسيق التثقيف المتعلق بالديموغرافيا والتنمية المستدامة وتحقيق التكامل بينهما في قطاعي التعليم النظامي وغير النظامي على السواء. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لبرامج محو الأمية فيما بين السكان، ولا سيما النساء، كما ينبغي التشديد بصفة خاصة على الصلة القائمة بين هذه البرامج والرعاية البيئية الأولية وتوفير الرعاية الصحية الأولية وخدماتها.

...

الهدف

٥ - ٤٣ ينبغي تنفيذ برامج سكانية بالإضافة إلى برامج إدارة وتطوير الموارد الطبيعية على الصعيد المحلي يكون من شأنها أن تكفل استعمال الموارد الطبيعية بصورة مستدامة، وتحسين نوعية حياة الشعوب والنهوض بنوعية البيئة.

الأنشطة

٥ - ٤٤ تستطيع الحكومات والمجتمعات المحلية، بما في ذلك منظمات المرأة في المجتمعات المحلية والمنظمات الوطنية غير الحكومية، بما يتفق مع الخطط والأهداف والاستراتيجيات والأولويات الوطنية، أن تضطلع، في جملة أمور، بالأنشطة الواردة أدناه بمساعدة وتعاون المنظمات الدولية، حسب الاقتضاء. وتستطيع الحكومات أن تتقاسم خبراتها بصدد تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالسكان والتنمية المقرر عقده عام ١٩٩٤، لا سيما لجنته المعنية بالسكان والبيئة.

(أ) وضع إطار للعمل

٥ - ٤٥ ينبغي وضع وتنفيذ عملية استشارية فعالة مع الفئات المعنية في المجتمع حيث تستند عملية صياغة واتخاذ القرارات المتعلقة بجميع العناصر المكونة للبرامج إلى عملية استشارية على مستوى الأمة بأسرها تتضمن اجتماعات على مستوى المجتمع وحلقات عمل إقليمية وحلقات دراسية وطنية، حسب الاقتضاء. وينبغي أن تكفل هذه العملية انعكاس آراء النساء والرجال على قدم المساواة بصدد الاحتياجات والمنظور والقيود في تصميم البرامج، وأن تنبع الحلول من خبرة محددة. وينبغي أن يكون الفقراء والمحرومون الفئات التي تحظى بالأولوية في هذه العملية.

٥ - ٤٦ ينبغي تنفيذ سياسات تقرر على الصعيد الوطني من أجل برامج متكاملة ومتعددة الجوانب مع إيلاء اهتمام خاص للمرأة، وأفقر الفئات التي تعيش في مناطق حرجة والفئات الضعيفة الأخرى، مع ضمان مشاركة فئات ذات إمكانات خاصة للعمل بوصفها عناصر للتغيير والتنمية المستدامة. وينبغي أن ينصب تركيز خاص على البرامج التي تحقق أهدافا متعددة، وتشجع التنمية الاقتصادية المستدامة، وتخفف الآثار المناوئة للاتجاهات والعوامل الديموغرافية، مع تحاشي الإضرار بالبيئة على الأجل الطويل. وينبغي إدراج الأمن الغذائي، وفرص الوصول إلى ملكية آمنة، وإلى مأوى أساسي، وهيكل أساسي ضروري، والتعليم، ورفاهة الأسرة، والصحة التناسلية للمرأة، وأنظمة الائتمان للأسر، وبرامج إعادة غرس الغابات، والرعاية البيئية الأولية، وتوظيف النساء، ضمن عوامل أخرى، حسب الاقتضاء.

...

٥ -٤٨ ينبغي إيلاء اهتمام خاص للدور المهم الذي تقوم به المرأة في البرامج السكانية/البيئية وفي تحقيق تنمية مستدامة. وينبغي للمشاريع أن تفيد من فرص ربط المكاسب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للنساء وأسرهن. وتعد تقوية المرأة أمرا ضروريا وينبغي ضمانها من خلال التعليم والتدريب والسياسات التي تمنح

وتحسن حق المرأة وفرصتها في الوصول إلى الأصول وحقوق الإنسان والحقوق المدنية وتدابير توفير العمل والحصول على فرص العمل، والاشتراك في عملية اتخاذ القرارات. ولابد أن تمكن برامج السكان/البيئة النساء من تعبئة جهودهن للتخفيف من أعبائهن وتحسين قدراتهن على المشاركة في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والانتفاع بها. وينبغي الاضطلاع بتدابير محددة لسد الفجوة بين معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الإناث والذكور.

(ب) دعم البرامج التي تعزز التغيير في الاتجاهات والعوامل الديمغرافية صوب الاستدامة

٥ - ٤٩ ينبغي وضع برامج وخدمات الصحة التناسلية والنهوض بها، حسب الاقتضاء، بغية الحد من الوفيات بين الأمهات والرضع أيا كان سببها وتمكين النساء والرجال من تحقيق أمانيهم الشخصية من حيث حجم الأسرة، بطريقة تتفق مع حرياتهم وكرامتهم وقيمهم الشخصية.

٥ - ٥٠ وينبغي أن تتخذ الحكومات، على وجه السرعة، ووفقا للظروف والنظام القانوني لكل بلد على حدة خطوات نشطة لتنفيذ تدابير لضمان أن يكون للنساء والرجال نفس الحق في أن يقرروا بحرية وعلى نحو ينم عن الشعور بالمسؤولية عدد أطفالهم والمباعدة فيما بين الولادات، وفي أن يحصلوا على ما يكون مناسبا من معلومات وتثقيف ووسائل لتمكينهم من ممارسة هذا الحق بما يتفق مع حريتهم وكرامتهم وقيمهم الشخصية، مع مراعاة الاعتبارات الأخلاقية والثقافية.

٥ - ٥١ وينبغي أن تتخذ الحكومات خطوات نشطة لتنفيذ برامج لإنشاء وتعزيز مرافق الصحة الوقائية والعلاجية، التي تتضمن رعاية صحية تناسلية مأمونة وفعالة، تركز على المرأة وتديرها المرأة، وخدمات يمكن تحمل تكاليفها والوصول إليها، حسب الاقتضاء، لتنظيم حجم الأسرة بصورة مسؤولة، بما يتفق مع الحرية والكرامة والقيم الشخصية. وينبغي أن ينصب تركيز البرامج على تقديم رعاية صحية شاملة، بما في ذلك الرعاية في مرحلة ما قبل الولادة، والتثقيف والإعلام فيما يتعلق بالصحة والوالدية المسؤولة وينبغي أن توفر لجميع النساء الفرصة الكاملة لممارسة الرضاعة الثدية، على الأقل خلال الأربعة الأشهر الأولى التالية للولادة. وينبغي أن تدعم البرامج على نحو تام دور المرأة المنتج ودورها التناسلي ورفاهها، وأن تولى اهتماما خاصا لضرورة توفير رعاية صحية متساوية ومحسنة لجميع الأطفال وضرورة الحد من مخاطر وفيات الأمهات والأطفال ومرضهم.

٥ - ٥٢ وينبغي وضع برامج إعلامية وتعليمية قائمة على الثقافة، بما يتفق مع الأولويات الوطنية، تنقل رسائل للصحة التناسلية للرجال والنساء يسهل فهمها.

(ج) تهيئة ظروف مؤسسية ملائمة

٥ - ٥٣ ينبغي، حسب الاقتضاء، تهيئة أوضاع مجموعات المؤيدين وأوضاع مؤسسية لتسهيل تنفيذ الأنشطة الديموغرافية. وهذا يقتضي دعم والتزام السلطات السياسية والمحلية والدينية والتقليدية،

والقطاع الخاص والأوساط العلمية الوطنية. وينبغي أن تعمل البلدان، لدى تهيئة تلك الظروف المؤسسية الملائمة، على إشراك الأجهزة الوطنية المنشأة للمرأة بصورة وثيقة.

...

٥ - ٦٢ تتسم مجالات تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات، مع الاهتمام خاصة بتعليم وتدريب المرأة، بأهمية حيوية وتولى أولوية عليا فيما يتعلق بتنفيذ البرامج السكانية.

الفصل ٦

حماية صحة الإنسان وتعزيزها

(ج) تنمية الموارد البشرية

٦ - ٨ ينبغي تعزيز النهج المشتركة بين القطاعات لإصلاح عملية تطوير الموظفين الصحيين، للتأكد من مطابقة هذا النهج لاستراتيجيات "توفير الصحة للجميع". كما ينبغي دعم الجهود المبذولة لتعزيز المهارات الإدارية على مستوى المناطق، بهدف ضمان التطوير المنهجي والتشغيل الكفؤ لنظام الصحة الأساسية. وينبغي أيضا وضع برامج تدريبية عملية مكثفة قصيرة المدى تركز على المهارات في ميدان الاتصال الفعال وتنظيم المجتمع وتسهيل تغيير السلوك، من أجل إعداد موظفين محليين عاملين في كافة القطاعات المشاركة في التنمية الاجتماعية بحيث يؤدي كل منهم دوره. وينبغي كذلك وضع برامج خاصة للتثقيف الصحي تركز على دور المرأة في نظام الرعاية الصحية، وذلك بالتعاون مع قطاع التعليم.

...

٦ - ١١ وحيث أن المعدلات المقدرة لانتشار الإصابة بفيروس متلازمة نقص المناعة البشرية سترتفع الى ما يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ مليون حالة بحلول عام ٢٠٠٠، فالمتوقع أن يكون التأثير الاجتماعي الاقتصادي لهذا الوباء مدمرا لكافة البلدان، وبصورة متزايدة للنساء والأطفال. ورغم أن التكاليف الصحية المباشرة ستكون كبيرة، فإنها هزيلة بالقياس الى التكلفة غير المباشرة للوباء، وهي أساسا التكلفة المرتبطة بفقدان الدخل وانخفاض إنتاجية القوة العاملة. فانتشار الوباء سيعرقل نمو قطاع الخدمات والقطاع الصناعي، ويزيد كثيرا تكاليف بناء القدرة البشرية وإعادة تدريب البشر. كما يؤثر بالذات على القطاع الزراعي الذي يعتمد إنتاجه على كثافة اليد العاملة.

...

٦ - ١٣ يجب أن تضع كل حكومة وطنية خطة عمل وطنية للصحة، تتمشى مع خططها وأولوياتها وأهدافها الوطنية للصحة العامة، بمساعدة ودعم دوليين مناسبين يشملان العناصر التالية على الأقل:

(أ) شبكات وطنية للصحة العامة:

'١' تنفيذ برامج لتحديد المخاطر البيئية التي تسبب الإصابة بالأمراض المعدية؛

'٢' إنشاء شبكات لرصد بيانات الأوبئة لضمان التنبؤ الكافي بظهور الأمراض السارية أو انتشارها أو تفاقمها؛

'٣' تنفيذ برامج للتدخل، بما في ذلك اتخاذ تدابير تتمشى مع مبادئ الاستراتيجية العالمية المعنية بمرض الإيدز؛

'٤' اللقاحات اللازمة لمنع الأمراض السارية؛

(ب) الإعلام والتثقيف الصحي:

التثقيف ونشر المعلومات بشأن مخاطر الأمراض المعدية المتوطنة، والتوعية بالطرق البيئية لمكافحة الأمراض السارية، لتمكين المجتمعات من القيام بدور في مكافحة الأمراض السارية؛

(ج) التعاون والتنسيق بين القطاعات:

'١' إعارة الموظفين المهنيين الصحيين ذوي الخبرة الى القطاعات ذات الصلة، مثل التخطيط والإسكان والزراعة؛

'٢' وضع مبادئ توجيهية للتنسيق الفعال في مجالات التدريب الفني وتقييم المخاطر وتطوير تكنولوجيا المكافحة؛

(د) التحكم في العوامل البيئية التي تؤثر في انتشار الأمراض السارية:

تطبيق أساليب الوقاية من الأمراض السارية ومكافحتها، بما في ذلك مراقبة إمدادات المياه والمرفق الصحية، ومكافحة تلوث المياه، ومراقبة نوعية الغذاء، والمكافحة المتكاملة للحشرات الناقلة للأمراض، وجمع القمامة وتصريفها، وأساليب الري السليمة بيئيا؛

(هـ) نظام الرعاية الصحية الأولية:

'١' تعزيز برامج الوقاية مع تركيز خاص على كفاية التغذية وتوازنها:

'٢' تعزيز برامج التشخيص المبكر، وتحسين القدرات على التبكير بإجراءات الوقاية والعلاج؛

'٣' خفض إمكانية إصابة النساء وأطفالهن بفيروس نقص المناعة البشرية؛

(و) دعم البحوث وتطوير المنهجية:

'١' تكثيف وتوسيع نطاق البحوث المتعددة التخصصات، بما في ذلك تركيز الجهود على التخفيف من حدة الأمراض الاستوائية والتحكم فيها بيئيا؛

'٢' إجراء دراسات في التدخل لتوفير قاعدة متينة من المعارف المتعلقة بالأوبئة تقوم عليها سياسات المحافحة، وتقييم كفاءة النهج البديلة؛

'٣' إجراء دراسات في السكان وبين العاملين الصحيين لتحديد مدى تأثير العوامل الثقافية والسلوكية والاجتماعية في سياسات المكافحة؛

(ز) استحداث التكنولوجيا ونشرها:

'١' استحداث تكنولوجيات جديدة لمكافحة الأمراض السارية بفعالية؛

'٢' تنشيط الدراسات التي تحدد أفضل الطرق لنشر نتائج البحوث؛

'٣' تأمين المساعدة الفنية، بما في ذلك تقاسم المعارف والدراية الفنية.

...

٦ - ١٨ الى جانب تلبية الاحتياجات الصحية الأساسية، ينبغي إيلاء اهتمام خاص الى حماية وتعليم الفئات الضعيفة، وخصوصا الرضع والشباب والنساء، والسكان الأصليون والفقراء المدقعون، كشرط مسبق للتنمية المستدامة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الصحية للمسنين والمعوقين.

...

٦ - ٢١ النساء - مازال الوضع الصحي للنساء في البلدان النامية متدنيا نسبيا، وقد شهدت الثمانينات ارتفاع نسبة الفقر وسوء التغذية وتدهور الصحة عموما لدى النساء. ومازالت أغلبية النساء في البلدان النامية تفتقر الى الفرص التعليمية الأساسية الكافية والى وسائل تعزيز صحتهن، والتحكم على نحو مسؤول في قدرتهن على الإنجاب وتحسين مركزهن الاجتماعي والاقتصادي. وينبغي إيلاء اهتمام خاص الى توفير الرعاية قبل الولادة لضمان صحة الأطفال.

...

٦ - ٢٣ تتمثل الأهداف العامة لحماية الفئات الضعيفة في ضمان أن تتاح لكل هؤلاء الأفراد الفرصة في تطوير إمكاناتهم الكاملة (بما في ذلك التنمية الصحية والبدنية والعقلية والروحية)؛ وضمان تمكين الشباب من أن يترعرعوا، ويحيوا حياة صحية باستمرار؛ وتمكين النساء من تأدية دورهن الرئيسي في المجتمع؛ ودعم السكان الأصليين، عن طريق الفرص التعليمية والاقتصادية والتقنية.

٦ - ٢٤ ولقد تم الاتفاق في مؤتمر القمة العالمي للأطفال على أهداف رئيسية محددة لتحقيق بقاء الطفل ونمائه وحمايته، ومازالت هذه الأهداف صالحة لأن تدرج أيضا في جدول أعمال القرن ٢١. وتشمل الأهداف القطاعية صحة النساء وتعليمهن، والتغذية، وصحة الأطفال، والمياه والمرافق الصحية، والتعليم الأساسي، والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة.

...

٦ - ٢٧ وينبغي على الحكومات الوطنية أن تقوم، بالتعاون مع المنظمات المحلية وغير الحكومية، ببدء أو تعزيز تنفيذ برامج في المجالات التالية:

(أ) الرضع والأطفال:

'١' تعزيز خدمات الرعاية الصحية الأساسية للأطفال في إطار توفير الرعاية الصحية الأولية بما في ذلك الرعاية قبل الولادة، والرضاعة الثديية، وبرامج التحصين والتغذية؛

'٢' القيام على نطاق واسع بتعليم الكبار واستخدام العلاج بالإماهة الفموية في أمراض الإسهال، وعلاج إصابات الجهاز التنفسي، والوقاية من الأمراض المعدية؛

'٣' تشجيع وضع وتعديل وإنفاذ إطار قانوني يحمي الأطفال من الاستغلال الجنسي وفي أماكن العمل؛

'٤' حماية الأطفال من آثار المركبات السمية البيئية والمهنية.

(ب) الشباب:

تعزيز الخدمات المقدمة للشباب في القطاعات الصحية والتربوية والاجتماعية، وذلك بغية توفير معلومات أفضل ومستوى أحسن من التعليم والمشورة والعلاج فيما يتعلق بمشاكل صحية معينة تشمل إساءة استخدام المخدرات؛

(ج) المرأة:

'١' إشراك الجماعات النسائية في صنع القرارات على الصعيدين الوطني والمجتمعي لتحديد المخاطر الصحية وإدراج المسائل الصحية في برامج العمل الوطنية المتصلة بالمرأة والتنمية؛

'٢' توفير دوافع ملموسة لتشجيع النساء من جميع الأعمار على الالتحاق بالمدارس ودورات تعليم الكبار والمثابرة عليها، بما في ذلك التعليم والتدريب الصحيين في مجال الرعاية الصحية الأولية والمنزلية ورعاية صحة الأمومة؛

'٣' إجراء دراسات استقصائية أساسية ودراسات عن المعارف والمواقف والممارسات فيما يتعلق بصحة المرأة وتغذيتها في جميع مراحل دورة حياتها، لاسيما ما يتعلق بتأثير التدهور البيئي وكفاية الموارد.

(د) السكان الأصليون ومجتمعاتهم:

'١' تعزيز خدمات الصحة الوقائية والعلاجية عن طريق الموارد والادارة الذاتية؛

'٢' إدماج المعرفة والخبرة التقليدية في النظم الصحية.

...

٢٩ - ٦ ينبغي تعزيز المؤسسات التعليمية والصحية والبحثية لتوفير الدعم من أجل تحسين صحة الفئات الضعيفة. كما ينبغي توسيع نطاق البحوث الاجتماعية المتعلقة بالمشاكل التي تنفرد بها هذه الفئات، وينبغي استكشاف وسائل لتطبيق حلول واقعية ومرنة مع التركيز على التدابير الوقائية. وينبغي توفير الدعم التقني للحكومات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية المعنية بالشباب والمرأة والسكان الأصليين في قطاع الصحة.

(ج) تنمية الموارد البشرية

٦ - ٣٠ وينبغي أن تشمل الموارد البشرية من أجل صحة الأطفال والشباب والمرأة تعزيز المؤسسات التعليمية وتشجيع استخدام وسائل تعليم صحي متفاعلة، وزيادة استخدام وسائط الإعلام لنشر المعلومات بين الفئات المستهدفة. ويتطلب ذلك تدريب المزيد من العاملين الصحيين في المجتمعات المحلية، والممرضين والقابلات والأطباء والعلماء الاجتماعيين والمربين، كما يتطلب تثقيف الأمهات والأسر والمجتمعات المحلية وتعزيز وزارات التعليم والصحة والسكان، وما الى ذلك.

(د) بناء القدرات

٦ - ٣١ ينبغي للحكومات أن تشجع، حسب الاقتضاء، '١' تنظيم ندوات وطنية ومتعددة الأقطار ومشتركة بين الأقاليم وغير ذلك من الاجتماعات لتبادل المعلومات فيما بين الوكالات والمجموعات المعنية بصحة الأطفال والشباب والمرأة والسكان المحليين، '٢' وتشجيع المنظمات النسائية وجماعات الشباب ومنظمات السكان الأصليين على تيسير أمر الصحة والتشاور معها بشأن إنشاء وتعديل وتعزيز أطر قانونية لضمان بيئة صحية للأطفال والشباب والنساء والسكان الأصليين.

...

٦ - ٣٣ يجب تحسين صحة ورفاه جميع السكان الحضريين، كيما يتسنى لهم المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أما الهدف الشامل فهو العمل على تحسين المؤشرات الصحية بنسبة ١٠ الى ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠؛ وينبغي تحسين المؤشرات البيئية ومؤشرات السكان والخدمات الصحية بنفس هذه النسبة. وتشمل هذه المؤشرات وضع أهداف كمية لما يلي: معدل وفيات الرضع، وفيات الأمهات، النسبة المئوية للمولودين الجدد ذوي الوزن المنخفض لدى الولادة، ومؤشرات محددة (مثل السل كمؤشر على اكتظاظ المساكن، وأمراض الإسهال كمؤشرات لمياه ومرافق صحية غير ملائمة، ومعدلات الحوادث الصناعية وحوادث النقل التي تشير الى احتمال وجود فرص للوقاية من الإصابة، والمشاكل الاجتماعية مثل إساءة استخدام المخدرات، والعنف، والجريمة التي تشير الى وجود اضطرابات اجتماعية كامنة).

الفصل ٧

تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية

٧ ـ ٤ يتمثل الهدف الشامل في ميدان المستوطنات البشرية في تحسين النوعية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمستوطنات البشرية وبيئتي المعيشة والعمل للجميع، ولاسيما لفقراء الحضر والريف. ويجب أن يقوم هذا التحسين على أنشطة التعاون التقني، والمشاركة فيما بين القطاعات العامة والخاصة والمحلية واشتراك الفئات المجتمعية وفئات المصالح الخاصة كالنساء والسكان الأصليين والمسنين والمعوقين في عملية إتخاذ القرار. ويجب أن تشكل هذه النهوج المبادئ الأساسية للاستراتيجيات الوطنية للمستوطنات البشرية. وعند وضع هذه الاستراتيجيات، ستحتاج البلدان إلى تحديد الأولويات بين المجالات البرنامجية الثمانية الواردة في هذا الفصل، وفقا لخططها وأهدافها الوطنية مع المراعاة التامة لقدراتها الاجتماعية والثقافية. إضافة لذلك، يتعين على البلدان أن تخصص ما يلزم لرصد أثر استراتيجياتها على الفئات الهامشية والمحرومة مع الاهتمام بصفة خاصة باحتياجات المرأة.

...

٧ ـ ١٦ يوجد إطار لتعزيز الادارة يتمثل في برنامج إدارة المناطق الحضرية المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك الدولي ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل). وهو يمثل جهدا عالميا متضافرا لمساعدة البلدان النامية على التصدي لقضايا إدارة المناطق الحضرية. وينبغي توسيع نطاقه كي يشمل جميع البلدان المهتمة خلال الفترة ١٩٩٣ ـ ٢٠٠٠. وينبغي لجميع البلدان أن تضطلع بالأنشطة التالية على الصعيدين الوطني والمحلي بمساعدة من البرامج ووكالات الدعم ذات الصلة وذلك حسب الاقتضاء ووفقا لخططها وأهدافها وأولوياتها الوطنية وبمساعدة المنظمات غير الحكومية وممثلي السلطات المحلية.

(أ) اعتماد وتطبيق مبادئ توجيهية لإدارة المناطق الحضرية في مجالات إدارة الأراضي وإدارة البيئة الحضرية وإدارة الهياكل الأساسية وتمويل البلديات وإدارتها؛

(ب) التعجيل بالجهود الرامية إلى تخفيف حدة الفقر في المناطق الحضرية من خلال عدد من الإجراءات تشمل ما يلي:

'١' إيجاد وظائف لفقراء الحضر، ولاسيما النساء، عن طريق توفير الهياكل الأساسية والخدمات في المدن، وتحسينها وصيانتها، ودعم الأنشطة الاقتصادية في القطاع غير الرسمي، مثل الإصلاحات وإعادة الاستخدام والخدمات والمشاريع التجارية الصغيرة؛

'٢' تقديم مساعدة محددة إلى أفقر فقراء المناطق الحضرية من خلال وسائل من بينها توفير الهياكل الأساسية الاجتماعية من أجل تقليل الجوع والتشرد وتقديم الخدمات المجتمعية الكافية؛

'٣' تشجيع إنشاء منظمات مجتمع محلي أصيلة ومنظمات تطوعية خاصة وغير ذلك من صور الكيانات غير الحكومية التي تستطيع الإسهام بجهود في تخفيف حدة الفقر وتحسين نوعية الحياة للأسر ذات الدخل المنخفض؛

(ج) اتباع استراتيجيات مبتكرة لتخطيط المدن لمواجهة القضايا البيئية والاجتماعية عن طريق:

'١' تخفيض الإعانات، واستعادة تكاليفها بالكامل، بالنسبة للخدمات البيئية رفيعة المستوى والخدمات الأخرى (مثال ذلك امدادات المياه، والمرافق الصحية، وجمع النفايات، والطرق، والاتصالات السلكية واللاسلكية) المقدمة إلى الأحياء ذات الدخل المرتفع؛

'٢' تحسين مستوى توفير الهياكل الأساسية والخدمات في المناطق الحضرية الأكثر فقرا؛

(د) وضع استراتيجيات محلية لتحسين نوعية الحياة والبيئة واتخاذ قرارات متكاملة لاستغلال الأراضي وادارتها، والاستثمار في القطاعات العامة والخاصة، الى جانب تعبئة الموارد البشرية والمادية والنهوض بذلك بإيجاد فرص العمالة السليمة بيئيا والتي تقي صحة الإنسان.

...

٧ - ٢٠ وينبغي لجميع المدن، ولاسيما تلك التي تتميز بمشاكل حادة تتصل بالتنمية المستدامة، أن تقوم، وفقا للقوانين والقواعد والنظم الوطنية، بوضع وتعزيز برامج تستهدف معالجة تلك المشاكل وتوجيه تنميتها في مسار مستدام. وينبغي تكثيف بعض المبادرات الدولية التي تدعم مثل هذه الجهود، كما هو الحال في "برنامج المدن المستدامة" الذي يضطلع به مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) و "برنامج المدن الصحية" الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية. كما ينبغي تعزيز وتنسيق المبادرات الاضافية التي يشترك فيها البنك الدولي والمصارف الانمائية الاقليمية والوكالات الثنائية إلى جانب أصحاب الشأن المعنيين الآخرين، وخاصة الممثلين الدوليين والوطنيين للسلطات المحلية. وينبغي أن تضطلع المدن المنفردة بما يلي عند الاقتضاء:

(أ) إضفاء الطابع المؤسسي على نهج المشاركة المتبع إزاء التنمية الحضرية المستدامة، استنادا الى حوار مستمر بين الفاعلين المشتركين في تنمية المناطق الحضرية (القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية) وإشراك النساء والسكان الأصليين خاصة في هذا الحوار؛

(ب) تحسين البيئة الحضرية من خلال تشجيع التنظيم الاجتماعي والوعي البيئي عن طريق مشاركة المجتمعات المحلية في تحديد الاحتياجات من الخدمات العامة، وتوفير الهياكل الأساسية الحضرية، وتعزيز المرافق العامة، وحماية و/أو إصلاح المباني الأكثر قدما والمناطق التاريخية وسائرالآثار الثقافية. وبالاضافة الى ذلك، ينبغي تنشيط برامج "الأعمال الخضراء" لإيجاد أنشطة إنمائية بشرية ذاتية الإدامة وفرص للعمالة الرسمية وغير الرسمية لسكان المناطق الحضرية من ذوي الدخل المنخفض؛

(ج) تعزيز قدرات الهيئات الادارية المحلية على التعامل بصورة أكثر كفاءة مع تلك المجموعة الكبيرة من التحديات الانمائية والبيئية المرتبطة بالنمو الحضري السريع السليم من خلال اتباع نهوج تخطيطية شاملة من شأنها مراعاة احتياجات المدن الفردية، على أن تستند هذه النهوج إلى ممارسات التصميم الحضري سليمة بيئيا؛

(د) المشاركة في "شبكات المدن المستدامة" الدولية لتبادل الخبرات وتعبئة الدعم التقني والمالي على الصعيدين الوطني والدولي؛

(هـ) تشجيع وضع برامج سياحية، تتصف بالسلامة البيئية والتجاوب الثقافي، باعتبار ذلك استراتيجية للتنمية المستدامة للمستوطنات الحضرية والريفية، وطريقة لإزالة المركزية في مجال التنمية الحضرية وتقليل الفروق بين المناطق؛

(و) إنشاء الآليات، بمساعدة الوكالات الدولية ذات الصلة، لتعبئة الموارد لتمكين المبادرات المحلية من تحسين نوعية البيئة؛

(ز) تمكين المجموعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والأفراد من الاضطلاع بالسلطة والمسؤولية اللازمتين لادارة وتعزيز احتياجاتها البيئية المباشرة من خلال الوسائل والتقنيات والنهوج التشاركية الواردة في مفهوم الرعاية البيئية.

...

٧ ـ ٢٦ وبالاضافة الى هذا فإنه ينبغي أن تستمر الجهود الدولية مثل "برنامج إدارة المناطق الحضرية"، بالتعاون مع الوكالات المتعددة الأطراف والوكالات الثنائية، في مساعدة البلدان النامية في الجهود التي تبذلها لإيجاد هيكل للمشاركة بتعبئة الموارد البشرية للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والفقراء، ولاسيما للمرأة والمحرومين.

...

٧ ـ ٢٨ الهدف هو تلبية الاحتياجات من الأراضي مما يلزم لتنمية المستوطنات البشرية من خلال التخطيط المادي واستعمال الأراضي السليمين بيئيا لكفالة حصول جميع الأسر المعيشية على الأرض، وكذلك لتشجيع إدارة الأراضي التي يملكها المجتمع المحلي أو المملوكة جماعيا. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات المرأة والسكان الأصليين لدواع اقتصادية وثقافية.

...

٧ ـ ٣٠ وينبغي بالتالي لجميع البلدان أن تنظر في وضع خطط وطنية لادارة الموارد من الأراضي بغية توجيه عمليتي تنمية تلك الموارد والانتفاع بها. وتحقيقا لذلك، ينبغي عليها القيام بما يلي:

(أ) القيام، حسب الاقتضاء، بسن تشريعات وطنية توجه تنفيذ السياسات العامة بصدد ما هو سليم بيئيا من تنمية حضرية واستغلال للأراضي وإسكان وبصدد تحسين ادارة التوسع الحضري؛

(ب) القيام، عند الاقتضاء، بإيجاد أسواق للأراضي تتصف بالكفاءة وسهولة الوصول اليها، وتلبي احتياجات التنمية المجتمعية بطرق منها تحسين نظم تسجيل الأراضي وتبسيط الاجراءات في مجال عقود الأراضي؛

(ج) ايجاد حوافز مالية ووضع تدابير لمراقبة استخدام الأراضي، بما في ذلك وضع حلول لدى تخطيط استخدام الأرض تجعل استخدام الموارد المحدودة من الأراضي أكثر رشدا وأكثر سلامة من الناحية البيئية؛

(د) تشجيع سبل المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع المجتمعي لدى ادارة الموارد من الأراضي من أجل تنمية المستوطنات البشرية؛

(هـ) تعزيز ممارسات حماية الموارد من الأراضي بالاعتماد على المجتمعات المحلية في المستوطنات البشرية الحضرية والريفية القائمة؛

(و) إقامة أشكال ملائمة من حيازة الأراضي توفر أمان التملك لكل من يستخدم الأرض، ولاسيما السكان الأصليون والنساء والمجتمعات المحلية الصغيرة، وسكان المناطق الحضرية من ذوي الدخل المنخفض وفقراء الريف؛

(ز) التعجيل بالجهود المبذولة من أجل تعزيز حصول فقراء المناطق الحضرية والريفية على الأراضي، بما في ذلك خطط الإقراض لشراء الأراضي وبناء/حيازة أو تحسين المأوى الآمن والصحي وخدمات الهياكل الأساسية؛

(ح) تطوير ودعم التنفيذ للممارسات المحسنة لادارة الأراضي التي تتناول على نحو شامل استخدامات الأراضي من حيث احتمال تعارض الاحتياجات الخاصة بكل من الزراعة والصناعة والنقل والتنمية الحضرية والمساحات الخضراء والمناطق الطبيعية المحمية وغير ذلك من الحاجات الأساسية؛

(ط) تعزيز تفهم واضعي السياسة العامة لخطورة آثار إنشاء المستوطنات غير المخطط لها في المناطق المعرضة للخطر بيئيا وتفهمهم للسياسات الوطنية والمحلية المناسبة المطلوبة لهذا الغرض في مجال استخدام الأراضي وإنشاء المستوطنات.

...

٧ - ٤٥ ينبغي لجميع البلدان حسب الاقتضاء أن تضطلع، بمساعدة من وكالات الدعم والتمويل، ببرامج التدريب والمشاركة الشعبية التي تهدف إلى ما يلي:

(أ) زيادة الوعي بوسائل ونهج وفوائد توفير مرافق الهياكل الأساسية البيئية، وخاصة فيما بين السكان الأصليين والنساء والجماعات المنخفضة الدخل والفقراء؛

(ب) إعداد كادر من المهنيين الذين تتوفر لديهم المهارات الكافية في تخطيط خدمات الهياكل الأساسية المتكاملة وصيانة نظم الموارد التي تتصف بالكفاءة وبسلامتها من الناحية البيئية وبقبولها من المجتمع؛

(ج) تعزيز القدرة المؤسسية للسلطات المحلية في توفير خدمات الهياكل الأساسية المتكاملة الكافية بمشاركة من المجتمعات المحلية والقطاع الخاص؛

(د) اعتماد صكوك قانونية وتنظيمية ملائمة، ومن بينها ترتيبات للدعم، من أجل توسيع نطاق فوائد الهياكل الأساسية البيئية الكافية والتي يمكن إقامتها كي تشمل جماعات السكان المحرومة من الخدمات، وخاصة الفقراء.

...

٧ - ٥١ وينبغي أن يشمل النهج الشامل إزاء تنمية المستوطنات البشرية تعزيز تنمية طاقة مستدامة في جميع البلدان على النحو التالي:

(أ) ينبغي للبلدان النامية خاصة القيام بما يلي:

'١' صياغة برامج عمل وطنية لتعزيز ودعم إعادة التشجير وإعادة تحريج الغابات على المستوى الوطني بهدف التوفير الدائم للاحتياجات من طاقة الكتلة الإحيائية لذوي الدخل المنخفض في المناطق الحضرية وفقراء الريف، وخاصة النساء والأطفال؛

'٢' وضع برامج عمل وطنية لتعزيز التنمية المتكاملة لتكنولوجيات توفير الطاقة والطاقة المتجددة وخصوصا لاستخدام المصادر الشمسية والمائية والريحية ومصادر الكتلة الإحيائية؛

'٣' تعزيز التوزيع والتسويق الواسعين لتكنولوجيات الطاقة المتجددة عن طريق تدابير ملائمة، منها، في جملة أمور، آليات النقل الضريبي والتكنولوجي؛

'٤' القيام ببرامج إعلامية وتدريبية تستهدف الصناعيين والمستعملين من أجل تعزيز تقنيات توفير الطاقة والتطبيقات الفعالة من حيث استخدام الطاقة؛

(ب) وينبغي للمنظمات الدولية والجهات المانحة على أساس ثنائي القيام بما يلي:

'١' دعم البلدان النامية في تنفيذ البرامج الوطنية للطاقة لتحقيق انتشار واسع لاستخدام تكنولوجيات موفرة للطاقة وتعتمد على الطاقة المتجددة، وخاصة باستعمال المصادر الشمسية والريحية والمائية ومصادر الكتلة الإحيائية؛

'٢' توفير الحصول على نتائج البحث والتطوير للزيادة في مستويات فعالية استخدام الطاقة في المستوطنات البشرية.

...

٧٦ - ٧ الهدف هو تحسين تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات في جميع البلدان النامية بتعزيز القدرة الشخصية والمؤسسية لجميع المشتركين، ولا سيما السكان الأصليون والنساء، في تنمية المستوطنات البشرية. ولابد في هذا الخصوص من أخذ الممارسات الثقافية التقليدية للسكان الأصليين وعلاقتهم بالبيئة بعين الاعتبار.

٧٧ - ٧ أدمجت في المجالات البرنامجية التي يتضمنها هذا الفصل أنشطة محددة لتنمية الموارد البشرية وبناء القدرات. غير أنه، بشكل عام، ينبغي اتخاذ خطوات لتعزيز تلك الأنشطة. ولتحقيق ذلك، ينبغي للبلدان النامية أن تتخذ الإجراءات التالية:

(أ) تعزيز تنمية الموارد البشرية والقدرات لدى مؤسسات القطاع العام عن طريق المساعدة الفنية والتعاون الدولي، بهدف إحراز تحسن كبير في فعالية الأنشطة الحكومية مع حلول عام ٢٠٠٠؛

(ب) إيجاد بيئة لوضع سياسة تمكين تساند المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع المجتمعي؛

(ج) تقديم التدريب والمساعدة الفنية المعززين للمؤسسات التي تقدم التدريب للتقنيين، والمهنيين، والإداريين، وللمعينين والمنتخبين والمهنيين من أعضاء الحكومات المحلية، وتعزيز قدرة تلك المؤسسات على تلبية الحاجات التدريبية التي لها أولوية، خاصة ما يتعلق منها بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لعملية تنمية المستوطنات البشرية؛

(د) تقديم المساعدة المباشرة لتنمية المستوطنات البشرية على مستوى المجتمع المحلي، بطرق من بينها:

'١' تعزيز وتشجيع برامج التعبئة الاجتماعية وزيادة التوعية بإمكانات المرأة والشباب في أنشطة المستوطنات البشرية؛

'٢' تيسير تنسيق أنشطة المرأة والشباب والمجموعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية في تنمية المستوطنات البشرية؛

'٣' تشجيع الأبحاث الخاصة ببرامج المرأة والمجموعات الأخرى، وتقييم التقدم المحرز بهدف تحديد نقاط الاختناق وما يلزم من المساعدة؛

(هـ) تشجيع إدراج الإدارة البيئية المتكاملة في الأنشطة العامة للحكومة المحلية.

الفصل ٨

إدماج البيئة والتنمية في صنع القرار

٨ - ٥ في سبيل إرساء نهج أكثر تكاملا في اتخاذ القرار، قد تدعو الحاجة الى تحسين نظم البيانات وطرائق تحليلها المستخدمة لدعم هذه العمليات في اتخاذ القرار. وينبغي للحكومات، أن تتعاون حسب اللزوم، مع المنظمات الوطنية والدولية لاستعراض حالة نظم التخطيط والإدارة، وأن تقوم، عند الاقتضاء، بتعديل وتدعيم الاجراءات بما ييسر النظر المتكامل في القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وتقوم البلدان بوضع أولوياتها وفقا لخططها وسياساتها وبرامجها الوطنية لتحقيق الأنشطة التالية:

(أ) تحسين استخدام البيانات والمعلومات في جميع مراحل التخطيط والإدارة من خلال الاستخدام المنهجي والمتزامن للبيانات الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية والإيكولوجية والبيئية، على أن يركز التحليل على أوجه التفاعل والتضافر، فضلا عن ضرورة التشجيع على انتهاج مجموعة واسعة من طرائق التحليل بما يكفل طرح وجهات نظر متنوعة؛

(ب) اعتماد إجراءات تحليلية شاملة من أجل التقييم المسبق والمتزامن بالنسبة للآثار الناجمة عن القرارات، بما في ذلك الآثار الحاصلة داخل النطاقين الاقتصادي والبيئي وفيما بينهما، على أن تمتد هذه الإجراءات فتتجاوز مستوى المشاريع الى السياسات والبرامج كما ينبغي أن يتضمن التحليل تقديرا للتكاليف والمزايا والمخاطر؛

(ج) اعتماد نهج تخطيط مرنة ومتكاملة تسمح بالنظر في الأهداف المتعددة وتتيح التكيف مع الاحتياجات المتغيرة، ويمكن الاستعانة في ذلك بنهج المجالات المتكاملة سواء على مستوى النظام الإيكولوجي أو مستوى مستجمعات المياه؛

(د) اعتماد نظم إدارية متكاملة، خاصة لإدارة الموارد الطبيعية؛ وينبغي دراسة الطرائق التقليدية أو المحلية ومراعاتها حيثما تثبت فعاليتها، ولا يجوز تهميش الأدوار التقليدية للمرأة نتيجة الأخذ بنظم الإدارة الجديدة؛

(هـ) اعتماد نهج متكاملة للتنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك مناطق الحدود المشتركة، رهنا بمقتضيات الظروف والاحتياجات الخاصة؛

(و) استخدام أدوات السياسة (القانونية/التنظيمية والاقتصادية) وسيلة للتخطيط والإدارة سعيا الى إدماج معايير الكفاءة في القرارات؛ وينبغي إجراء استعراضات منتظمة للأدوات المذكورة مع تكييفها بما يكفل استمرار كفاءتها؛

(ز) تفويض مسؤوليات التخطيط والإدارة حتى أدنى مستويات السلطة العامة بما يتماشى مع اتخاذ إجراءات فعالة؛ وينبغي بوجه خاص تدارس المزايا الناجمة عن منح فرص فعالة ومنصفة لمشاركة المرأة؛

(ح) وضع إجراءات لإشراك المجتمعات المحلية في التخطيط للطوارئ بالنسبة للحوادث البيئية والصناعية، ومواصلة التبادل المفتوح للمعلومات بشأن الأخطار المحلية.

...

٨ - ١٠ ينبغي للبلدان أن تكفل بالتعاون، عند الاقتضاء، مع المنظمات الوطنية والإقليمية أو الدولية، توافر الموارد البشرية اللازمة أو تنمية هذه الموارد تحقيقا لتكامل البيئة والتنمية على مراحل شتى من صنع القرار وعملية التنفيذ. ولتحقيق ذلك، ينبغي لها أن تعمل على تحسين التعليم والتدريب التقني وخاصة بالنسبة للنساء والفتيات من خلال العمل، حسب الاقتضاء، على إدماج الأساليب المتعددة التخصصات في المناهج الدراسية التقنية والمهنية والجامعية وغيرها. وينبغي لها أيضا أن تضطلع بتدريب منهجي للموظفين الحكوميين والمخططين والإداريين على أساس منتظم مع إعطاء الأولوية للنهج التكاملية المطلوبة وتقنيات التخطيط والإدارة التي تتلاءم مع الظروف الخاصة بكل بلد.

...

٨ - ٢٥ من المتوقع أن تعود المشاركة في التدريب بفوائد على الممارسين من البلدان النامية، وأن تؤدي الى تعزيز فرص التدريب بالنسبة للمرأة. والطلب على هذا النوع من التدريب، سواء على مستوى الدراسات العليا أو أثناء الخدمة، معروف بأنه طلب مرتفع. أما الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمؤتمرات المتعلقة بالاستعراض والإنفاذ التي تم عقدها حتى الآن فقد حققت نجاحا مرموقا وحظيت بمشاركة واسعة. والغرض من هذه الجهود هو تنمية الموارد (البشرية والمؤسسية على السواء) اللازمة لتصميم وتنفيذ برامج فعالة تكفل الاستعراض والإنفاذ بصورة مستمرة للقوانين واللوائح والمعايير الوطنية والمحلية المتعلقة بالتنمية المستدامة.

...

٨-٤٥ وعلى الصعيد الوطني، يمكن أن يعتمد البرنامج أساسا من جانب الوكالات التي تتعامل مع الحسابات القومية، بالتعاون الوثيق مع ادارات الاحصاء البيئي والموارد الطبيعية، بغية مساعدة المحللين الاقتصاديين وصانعي القرارات الوطنيين المنوط بهم تخطيط الاقتصاد الوطني. وينبغي أن تقوم المؤسسات الوطنية بدور حاسم في هذا الشأن، ليس فقط بوصفها الوديع لهذا النظام، بل أيضا في تكييفه

وتوطيد أركانه وكفالة استخدامه المستمر. وينبغـــي ادراج العمل الانتاجـــي غير المدفوع مثل العمل المنزلي ورعاية الطفل، حسب الاقتضاء، في الحسابات القومية التابعة والاحصاءات الاقتصادية. ويمكن أن تشكل الدراسات الاستقصائية لاستغلال الوقت خطوة أولى في عملية تطوير هذه الحسابات التابعة.

...

٤٩-٨ وبامكان الحكومات الوطنية أن تنظر في إدخال التحسينات اللازمة على جمع البيانات بغية الأخذ بنظم المحاسبة البيئية والاقتصادات المتكاملة سعيا الى الاسهام باسلوب عملي في ادارة الاقتصاد بشكل سليم . ولابد من بذل قصارى الجهد لزيادة القدرة على جمع بيانات ومعلومات عن البيئة وتحليلها وإدماجها مع البيانات الاقتصادية ، بما في ذلك البيانات المقسمة حسب الجنسين . وينبغي أيضا بذل جهود لتطوير الحسابات البيئية المادية . وينبغي للوكالات الدولية المانحة أن تنظر في تمويل مصارف البيانات المشتركة بين القطاعات إسهاما في إرساء التخطيط الوطني للتنمية المستدامة على أساس معلومات دقيقة وموثوقة وفعالة ، وتلائم الظروف الوطنية .

الفصل ١٠

نهج متكامل لتخطيط وإدارة موارد الأراضي

١٠ - ٥ الهدف العريض هو تيسير تخصيص الأراضي للاستخدامات التي توفر أكبر الفوائد القابلة للإدامة، والتشجيع على الانتقال الى الإدارة المتواصلة والمتكاملة لموارد الأراضي. ومن أجل بلوغ هذه الغاية، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية، كما ينبغي مراعاة المناطق المحمية، وحقوق الملكية الخاصة، وحقوق السكان الأصليين ومجتمعاتهم وغيرها من المجتمعات المحلية، والدور الاقتصادي للمرأة في مجالي الزراعة والتنمية الريفية، في جملة قضايا أخرى. وبعبارة أكثر تحديدا، يتمثل الهدف في ما يلي:

(أ) استعراض ووضع سياسات محسنة لدعم الاستخدام الأمثل للأراضي وإدارة موارد الأراضي في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦؛

(ب) تحسين وتعزيز نظم تخطيط الأراضي وموارد الأراضي وإدارتها وتقييمها في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٠؛

(ج) تعزيز المؤسسات وآليات التنسيق الخاصة بالأراضي وموارد الأراضي في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٨؛

(د) إنشاء آليات لتيسير مساهمة ومشاركة جميع الأطراف المعنية بشكل نشط في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام ادارة الأراضي، خاصة على الصعيد المجتمعي والشعبي والمحلي، في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦.

...

١٠ - ١٠ ينبغي للحكومات أن تقوم، على المستوى المناسب، وبالتعاون مع المؤسسات الوطنية وبدعم من المنظمات الاقليمية والدولية، بوضع اجراءات وبرامج ومشاريع وخدمات ابتكارية تؤدي الى تيسير الاشتراك النشط للجهات المتأثرة في عمليات اتخاذ القرارات وفي تنفيذها، ولاسيما فيما يتعلق بالفئات التي ظلت حتى الآن تستبعد في كثير من الأحيان، مثل المرأة والشباب والسكان الأصليين ومجتمعاتهم وغيرها من المجتمعات المحلية.

...

١٠ - ١١ ينبغي للحكومات أن تقوم، على المستوى المناسب، وبالتعاون مع المؤسسات الوطنية والقطاع الخاص وبدعم من المنظمات الاقليمية والدولية، بتعزيز شبكات المعلومات اللازمة باتخاذ القرارات وبتقييم التغييرات التي تطرأ مستقبلا على استخدام الأراضي وإدارتها. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار احتياجات الرجال والنساء معا. وتحقيقا لذلك ينبغي للحكومات أن تقوم بما يلي:

(أ) تعزيز شبكات الإعلام والمراقبة المنتظمة والتقييم وذلك فيما يتعلق بالبيانات البيئية والاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة بموارد الأراضي على الصعد العالمية والاقليمية والوطنية والمحلية وبقدرة الأراضي وأنماط استخدامها وإدارتها؛

(ب) تعزيز التنسيق فيما بين نظم البيانات القطاعية القائمة فيما يتعلق بالأراضي وموارد الأراضي، وتعزيز القدرة الوطنية على جمع وتقييم البيانات؛

(ج) توفير المعلومات التقنية المناسبة اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن استخدام الأراضي وإدارتها بحيث تكون في متناول جميع قطاعات السكان، لا سيما المجتمعات المحلية والمرأة؛

(د) دعم النظم المنخفضة التكاليف، التي تديرها المجتمعات المحلية، لجمع المعلومات القابلة للمقارنة التي تتعلق بحالة وعمليات تغيير موارد الأراضي، بما في ذلك أنماط التربة، وغطاء الغابات، والحيوانات البرية، والمناخ والعناصر الأخرى.

...

١٠ - ١٦ ينبغي للحكومات أن تقوم، على المستوى المناسب، وبالتعاون مع السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية المناسبة، بالتشجيع على تنمية الموارد البشرية اللازمة لتخطيط وإدارة الأراضي وموارد الأراضي بشكل متواصل. وينبغي القيام بذلك من خلال توفير الحوافز للمبادرات المحلية ومن خلال تعزيز القدرات المحلية على الادارة، ولاسيما قدرات المرأة، وذلك من خلال ما يلي:

(أ) التأكيد على النهج المتعددة التخصصات والمتكاملة في المناهج المدرسية وفي التدريب التقني والمهني والجامعي؛

(ب) تدريب جميع القطاعات المعنية بمعالجة موارد الأراضي بطريقة متكاملة ومستدامة؛

(ج) تدريب المجتمعات المحلية ودوائر الإرشاد الزراعي والفئات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة وذلك على تقنيات إدارة الأراضي والنهج المطبقة بنجاح في أماكن أخرى.

الفصل ١١

مكافحة إزالة الغابات

١١ - ٢ أهداف هذا المجال البرنامجي هي:

(أ) تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة بالغابات، وزيادة نطاق وفعالية الأنشطة المتصلة بإدارة الغابات وصونها وتنميتها بصورة مستدامة، وضمان استغلال وإنتاج السلع والخدمات الحراجية بصورة مستدامة فعالة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء؛ وبحلول عام ٢٠٠٠، تعزيز طاقات وقدرات المؤسسات الوطنية لتمكينها من اكتساب المعارف اللازمة لحماية وصون الغابات وتوسيع نطاقها والنهوض بفعالية البرامج والأنشطة المتصلة بإدارة وتنمية الغابات بما يناظر ذلك؛

(ب) تعزيز وتحسين المهارات البشرية والتقنية والفنية والخبرة الفنية والقدرات من أجل العمل بفعالية على رسم وتنفيذ سياسات وخطط وبرامج وأبحاث ومشاريع بشأن إدارة وصون واستدامة تنمية جميع أنواع الغابات والموارد المستمدة من الغابات وأراضي الغابات على وجه الحصر، والمناطق الأخرى التي يمكن أن تستمد منها فوائد متعلقة بالغابات.

١١ - ٣ ينبغي أن تقوم الحكومات، عند الاقتضاء، على المستوى الملائم وبدعم من المنظمات الاقليمية ودون الاقليمية والدولية، بتعزيز القدرة الدولية على تشجيع الأدوار والمهام المتعددة التي تنهض بها جميع أنواع الغابات والنباتات بما في ذلك الأراضي الأخرى ذات الصلة والموارد المستمدة من الغابات لدعم التنمية المستدامة وصون البيئة في جميع القطاعات. وينبغي تحقيق ذلك كلما أمكن وعند الضرورة من خلال تعزيز و/أو تعديل الهياكل والترتيبات القائمة، وتحسين التعاون وتنسيق الأدوار فيما بينها. ومن الأنشطة الرئيسية في هذا الصدد ما يلي:

(أ) ترشيد وتعزيز الهياكل والآليات الإدارية، بما في ذلك توفير مستويات مناسبة من الموظفين والعمل على توزيع المسؤوليات، وتحقيق لامركزية صنع القرار، وتوفير مرافق ومعدات الهياكل الأساسية، والتنسيق فيما بين القطاعات وتأمين نظام فعال للاتصالات؛

(ب) تعزيز مشاركة القطاع الخاص، ونقابات العمال، والتعاونيات الريفية، والمجتمعات المحلية، والسكان الأصليين، والشباب، والنساء، ومجموعات المستعملين والمنظمات غير الحكومية في الأنشطة ذات الصلة بالغابات، وإمكانية الحصول على المعلومات وبرامج التدريب في السياق الوطني؛

(ج) استعراض، وعند الضرورة، تنقيح التدابير والبرامج ذات الصلة بجميع أنواع الغابات والنباتات، بما في ذلك الأراضي ذات الصلة الأخرى والموارد المستمدة من الغابات وربطها بالسياسات والتشريعات الأخرى التي تعنى باستخدام الأراضي والتنمية، وتعزيز وضع تشريعات ملائمة وغيرها من التدابير كأساس لمكافحة التحويل دون ضابط لأنواع أخرى من استخدام الأراضي؛

(د) وضع وتنفيذ الخطط والبرامج، بما في ذلك تعريف الأهداف الوطنية، وعند الضرورة، الاقليمية ودون الاقليمية، ووضع برامج ومعايير لتنفيذها وتحسينها فيما بعد؛

(هـ) إقامة وتطوير وإدامة نظام فعال للإرشاد والتثقيف العام بشأن الغابات وذلك لكفالة تحسين الوعي بالغابات وإدراك قيمتها وإدارتها وذلك من حيث الأدوار والفوائد المتعددة للأشجار والغابات وأراضي الغابات؛

(و) إقامة و/أو تعزيز المؤسسات للتثقيف والتدريب في مجال الغابات وفي الصناعات الحراجية من أجل تنمية كادر مناسب من المتدربين وذوي المهارات والموظفين من المستويات الفنية والتقنية والمهنية، مع التركيز على الشباب والمرأة؛

(ز) إقامة وتعزيز قدرات البحث المتصل بمختلف جوانب الغابات ومنتجات الغابات، على سبيل المثال بشأن الادارة المستدامة للأحراج، والبحث في مجال التنوع البيولوجي، وبشأن الآثار الناجمة عن الملوثات المحمولة جوا على استخدامات السكان المحليين والسكان الأصليين التقليدية للموارد الحراجية، وبشأن تحسين مردودات السوق وغيرها من القيم غير السوقية من إدارة الغابات.

...

١١ - ١٣ حري بالحكومات أن تدرك أهمية تقسيم الغابات، في إطار السياسة الطويلة الأجل لحفظ الغابات وإدارتها، إلى أنواع مختلفة من الغابات وإقامة وحدات مستدامة في كل منطقة/أو مستجمع مياه بغية تأمين حفظ الأحراج. وينبغي للحكومات أن تعمل، بمشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وفئات المجتمعات المحلية والنساء والسكان الأصليين ووحدات الإدارة المحلية وسواد الجمهور على حفظ وتوسيع نطاق الغطاء النباتي القائم حيثما كان ذلك ممكنا إيكولوجيا، اجتماعيا واقتصاديا، من خلال التعاون التقني وأشكال الدعم الأخرى. وتتضمن الأنشطة الرئيسية التي يتعين النظر فيها ما يلي:

(أ) كفالة إدارة مستدامة لجميع النظم الايكولوجية للغابات والمشجرات، من خلال تحسين الادارة والتخطيط والتنفيذ في الوقت المناسب لعمليات زراعة الأحراج، بما في ذلك حصر الغابات الطبيعية المتدهورة وإجراء بحوث حولها وكذلك إصلاحها من أجل استعادة انتاجيتها ومساهمتها البيئية، مع إيلاء عناية خاصة للاحتياجات الانسانية من الخدمات الاقتصادية والايكولوجية، والطاقة المستندة إلى

الخشب، والحراجة الزراعية والمنتجات والخدمات الحراجية غير المتعلقة بالأخشاب، وحماية مستجمعات المياه والتربة، وإدارة الحياة البرية، والموارد الجينية الحراجية؛

(ب) إنشاء وتوسيع وإدارة شبكات من المناطق المحمية، حسبما يناسب كل سياق وطني، تشمل شبكات من وحدات الحفظ لما لها من وظائف وقيم بيئية واجتماعية وروحية، بما في ذلك حفظ الغابات التي تمثل نظما ايكولوجية نمطية ومناظر طبيعية، والغابات الأولية العتيقة وصون وإدارة الحياة البرية وتحديد مواقع للتراث العالمي في اطار اتفاقية التراث العالمي، حسب الاقتضاء، وصون الموارد الجينية بتدابير تتخذ في الموقع وخارجه، واتخاذ تدابير داعمة لضمان استخدام الموارد البيولوجية بشكل قابل للإدامة وحفظ التنوع البيولوجي والموائل الحراجية التقليدية للسكان الأصليين وسكان الغابات والمجتمعات المحلية؛

(ج) ممارسة وتعزيز إدارة المناطق الحائلة والانتقالية؛

(د) القيام بعملية إعادة الغطاء النباتي في المناطق الجبلية المناسبة والنجود والمناطق الجرداء والأراضي الزراعية المتدهورة والأراضي القاحلة وشبه القاحلة والمناطق الساحلية من أجل مكافحة التصحر ومنع مشاكل التحات والأغراض الحمائية الأخرى ووضع برامج وطنية لإصلاح الأراضي المتدهورة، بما في ذلك الحراجة المجتمعية، والحراجة الاجتماعية، والحراجة الزراعية والمراعي الحراجية، على أن يراعى في ذلك دور الغابات كمصارف ومستودعات للكربون؛

(هـ) توسيع رقعة الغابات المغروسة الصناعية وغير الصناعية لدعم وتعزيز برامج التشجير وإعادة التشجير/التجدد الوطنية السليمة بيئيا في مواقع مناسبة بما في ذلك النهوض بالغابات المغروسة القائمة للأغراض الصناعية وغير الصناعية على السواء وكذلك للأغراض التجارية لزيادة إسهامها في الاحتياجات الانسانية ومواجهة الضغط على الغابات الأولية العتيقة. وينبغي اتخاذ تدابير لدعم وتوفير الغلات الوسيطة ولتحسين معدل العائد على الاستثمارات في الغابات المغروسة عن طريق الغرس البيني والزراعة التحتية للمحاصيل القيمة؛

(و) وضع/تعزيز خطة وطنية و/أو رئيسية للغابات المغروسة على سبيل الأولوية، تبين، في جملة أمور، الموقع والنطاق والأنواع، وتحدد مساحات الغابات المغروسة القائمة التي تحتاج إلى الإصلاح، آخذة في الاعتبار الجانب الاقتصادي لتنمية هذه الغابات في المستقبل مع التركيز على الأنواع المحلية؛

(ز) زيادة حماية الغابات من الملوثات والحرائق والآفات والأمراض وغيرها من المداخلات البشرية، مثل انتهاك حرمة الغابات والتعدين والغلو في الزراعة المتنقلة، وكذلك إدخال الأنواع الغريبة من النبات والحيوان بلا رقابة، وتنمية البحوث وتعجيل خُطاها من أجل تحسين فهم المشاكل المتعلقة بإدارة

جميع أنواع الغابات وتجديدها؛ وتعزيز و/أو وضع التدابير المناسبة لتقييم وكبح حركة النباتات والمواد ذات الصلة عبر الحدود؛

(ح) تنشيط تنمية الحراجة الحضرية لتخضير المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بها والمستوطنات البشرية الريفية لأغراض الرفاه والترفيه والانتاج ولحماية الأشجار والحرجات؛

(ط) إتاحة أو تحسين فرص اشتراك كافة الأشخاص بما فيهم الشبان والنساء والسكان الأصليين والمجتمعات المحلية في تصميم ووضع وتنفيذ البرامج والأنشطة ذات الصلة بالغابات وغيرها من الأنشطة، مع مراعاة الاحتياجات المحلية والقيم الثقافية على النحو الواجب؛

(ي) الحد من الزراعة المتنقلة المدمرة والعمل على وقفها، عن طريق معالجة الأسباب الاجتماعية والايكولوجية الكامنة خلفها.

...

١١ - ١٨ تتضمن الوسائل الأساسية لتنفيذ الأنشطة بفعالية التدريب وتنمية المهارات والمرافق وظروف العمل المناسبة، وحفز الجمهور وتوعيته. ومن الأنشطة المحددة في هذا المجال ما يلي:

(أ) توفير التدريب المتخصص في مجالات التخطيط والادارة وحفظ البيئة والتكنولوجيا الاحيائية وغير ذلك من المجالات؛

(ب) إنشاء مناطق تجريبية يستفاد منها كنماذج ومرافق تدريب؛

(ج) دعم المنظمات المحلية والمجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية وملاك الأراضي الخاصة، ولا سيما النساء والشبان والمزارعين والسكان الأصليين/المزارعين المتنقلين، بواسطة الإرشاد وتوفير المدخلات والتدريب.

...

١١ - ٢٧ يعتمد نجاح وفعالية هذا المجال البرنامجي على توافر الموظفين المهرة. والتدريب المتخصص عامل هام في هذا الصدد. وينبغي التركيز مجددا على إشراك المرأة في العملية. وينبغي أن تشمل تنمية الموارد البشرية من أجل تنفيذ البرنامج، كمّا وكيفا، ما يلي:

(أ) تطوير المهارات المتخصصة اللازمة لتنفيذ البرنامج، بما في ذلك إنشاء مرافق تدريب خاصة على جميع المستويات؛

(ب) وضع/تعزيز دورات تدريبية لتجديد المعلومات، بما في ذلك الزمالات والجولات الدراسية، لاستكمال المهارات والدراية التكنولوجية وتحسين الانتاجية؛

(ج) تعزيز القدرة على البحث والتخطيط والتحليل الاقتصادي وإجراء التقييمات الدورية والتقييم فيما يتصل بتحسين استخدام الموارد الحراجية؛

(د) تعزيز فعالية وقدرة القطاعين الخاص والتعاوني عن طريق توفير المرافق والحوافز.

الفصل ١٢

إدارة النظم الايكولوجية الهشة: مكافحة التصحر والجفاف

١٢ - ١٤ ينبغي للحكومات أن تقوم على المستوى المناسب، وبدعم من المنظمات الدولية والاقليمية العاملة بشأن مسألة التصحر والجفاف بما يلي:

(أ) تعزيز المؤسسات على الصعيد الوطني والمحلي عن طريق توفير ما يكفي من موظفين ومعدات وتمويل لتقييم التصحر؛

(ب) تشجيع مشاركة السكان المحليين، ولا سيما النساء والشباب، في جمع المعلومات المتعلقة بالبيئة واستخدام تلك المعلومات عن طريق التثقيف والتوعية.

...

١٢ - ٢٤ ينبغي أن تقوم الحكومات ، على المستوى المناسب ، والمجتمعات المحلية ، بدعم من المنظمات الدولية والاقليمية ذات الصلة ، بما يلي :

(أ) إنشاء آليات تضمن أن يكون مستعملو الأراضي ، وخاصة النساء ، هم العناصر الرئيسية النشطة في تنفيذ تحسين استخدام الأراضي ، بما في ذلك نظم الحراجة الزراعية وفي مكافحة تردي الأراضي ؛

(ب) تعزيز كفاءة مرافق خدمات الارشاد القائمة في المناطق المعرضة للتصحر والجفاف ، ولا سيما لتدريب المزارعين والرعاة على تحسين ادارة الأراضي والموارد المائية في الأراضي الجافة .

...

١٢ - ٢٨ ينبغي للحكومات أن تقوم، على المستوى المناسب، وبدعم من المنظمات الدولية والاقليمية ذات الصلة، بما يلي:

(أ) اعتماد سياسات على الصعيد الوطني فيما يتعلق باتخاذ نهج لا مركزي بالنسبة لادارة الموارد من الأراضي، وإسناد المسؤولية الى المنظمات الريفية؛

(ب) انشاء أو تعزيز المنظمات الريفية المسؤولة عن القرى وادارة أراضي الرعي؛

(ج) إنشاء وتطوير آليات وطنية محلية ومشتركة بين القطاعات لمعالجة الآثار البيئية والإنمائية لحيازة الأراضي المتمثلة في استغلال الأراضي وملكيتها. كما ينبغي ايلاء اهتمام خاص لحماية حقوق ملكية النساء وفئتي الرعاة والرحل المقيمين في المناطق الريفية؛

(د) إنشاء أو تعزيز الرابطات القروية التي تركز على الأنشطة الاقتصادية التي تحقق المنفعة العامة لفئات الرعاة (تسويق منتجات البساتين والتحول الى الزراعة والمنتجات الزراعية وتربية الماشية والرعي وغيرها)؛

(هـ) تعزيز الائتمان الريفي وتعبئة المدخرات الريفية عن طريق إنشاء نظم المصارف الريفية؛

(و) تنمية الهياكل الأساسية والقدرة على الانتاج والتسويق المحلي عن طريق اشراك السكان المحليين في تعزيز نظم بديلة لكسب العيش وتخفيف حدة الفقر؛

(ز) إنشاء صندوق دائر للإئتمان لمساعدة المشاريع الريفية والفئات المحلية بغية تيسير اقامة صناعات ريفية/مشاريع تجارية وائتمانات لمدخلات أنشطة الزراعة - الرعي.

...

١٢ - ٣٧ ينبغي للحكومات أن تقوم على المستوى المناسب، وبدعم من المنظمات الدولية والاقليمية ذات الصلة، بما يلي:

(أ) إنشاء سلطات وطنية ومحلية لمكافحة التصحر داخل الأجهزة التنفيذية الحكومية والمحلية أو تعزيزها فضلا عن لجان/رابطات لمستعملي الأراضي على الصعيد المحلي في كل المجتمعات الريفية المتأثرة، بقصد تنظيم تعاون فعال بين جميع العناصر المعنية، من مستوى القاعدة (المزارعون والرعاة) الى أعلى المستويات الحكومية؛

(ب) وضع خطط عمل وطنية لمكافحة التصحر وجعلها، عند الاقتضاء، أجزاء لا تتجزأ من خطط التنمية الوطنية وخطط العمل الوطنية في مجال البيئة؛

(ج) تنفيذ سياسات موجهة صوب تحسين استخدام الأراضي، وادارة الأراضي المشاع ادارة مناسبة، وتوفير حوافز لصغار المزارعين والرعاة، واشراك المرأة، وتشجيع الاستثمار الخاص في تنمية الأراضي الجافة؛

(د) ضمان التنسيق بين الوزارات والمؤسسات العاملة في برامج مكافحة التصحر على الصعيدين الوطني والمحلي.

...

١٢ - ٥٦ أهداف هذا المجال البرنامجي هي:

(أ) تنمية وزيادة وعي الجمهور والمعارف فيما يتعلق بالتصحر والجفاف، بما في ذلك إدماج التثقيف البيئي في مناهج المدارس الابتدائية والثانوية؛

(ب) إقامة وتشجيع المشاركة الحقيقية بين السلطات الحكومية، سواء على الصعيد الوطني أو المحلي، وبين الوكالات التنفيذية الأخرى، والمنظمات غير الحكومية ومستعملي الأراضي المنكوبين بالجفاف والتصحر، وإسناد دور مسؤول الى مستعملي الأراضي في عمليات التخطيط والتنفيذ، بغرض الاستفادة على الوجه التام من المشاريع الانمائية؛

(ج) تأمين فهم الشركاء لاحتياجات بعضهم بعضا، ولأهدافهم وآرائهم عن طريق توفير وسائل متنوعة مثل التدريب وتوعية الجمهور والحوار المفتوح؛

(د) دعم المجتمعات المحلية في جهودها المبذولة لمكافحة التصحر والاستعانة بالمعارف والخبرات المتوفرة لدى السكان المعنيين بما يضمن مشاركة النساء والسكان الأصليين مشاركة كاملة.

١٢ - ٥٧ ينبغي أن تقوم الحكومات على المستوى المناسب وبدعم من المنظمات الدولية والاقليمية ذات الصلة، بما يلي:

(أ) اعتماد سياسات وإقامة هياكل إدارية لزيادة لا مركزية اتخاذ القرارت والتنفيذ؛

(ب) إقامة واستغلال آليات التشاور وإشراك مستعملي الأراضي، وتعزيز القدرة على مستوى القاعدة الشعبية لتعيين الإجراءات و/أو المساهمة في تحديدها وتخطيطها؛

(ج) تعيين أهداف محددة للبرامج/المشاريع بالتعاون مع المجتمعات المحلية؛ وتصميم خطط للإدارة المحلية لتشمل تلك التدابير المرحلية، مما يوفر وسيلة لتغيير تصميم المشاريع أو تغيير الممارسات الادارية، حسب الاقتضاء؛

(د) الأخذ بتدابير تشريعية ومؤسسية/تنظيمية ومالية لضمان إشراك المستعمل ووصوله الى الموارد من الأراضي؛

(هـ) تهيئة و/أو توسيع نطاق الظروف المواتية لتوفير الخدمات، مثل التسهيلات الائتمانية ومنافذ التسويق لسكان الريف؛

(و) وضع برامج تدريبية لرفع مستوى التعليم ومشاركة الناس، ولا سيما النساء وفئات السكان الأصليين، عن طريق، جملة أمور منها محو الأمية وتطوير المهارات التقنية؛

(ز) إنشاء نظم مصرفية ريفية لتسهيل امكانية حصول سكان الريف، ولا سيما النساء وفئات السكان الأصليين، على الائتمان وتشجيع المدخرات في الريف؛

(ح) اعتماد سياسات مناسبة لتشجيع الاستثمار الخاص والعام.

٥٨ - ١٢ ينبغي للحكومات أن تقوم، على المستوى المناسب وبدعم من المنظمات الدولية والاقليمية ذات الصلة، بما يلي:

(أ) استعراض وتطوير ونشر المعلومات والمهارات والدراية الفنية، دون تمييز بين الجنسين، على جميع المستويات بشأن طرق تنظيم وتشجيع المشاركة الشعبية؛

(ب) الإسراع بتطوير الدراية التكنولوجية، بالتركيز على التكنولوجيا الملائمة والوسيطة؛

(ج) نشر المعارف عن نتائج البحوث التطبيقية بشأن مسائل التربة والمياه، والأنواع المناسبة، والتقنيات الزراعية والدراية التكنولوجية.

الفصل ١٣

إدارة النظم الايكولوجية الهشة: التنمية المستدامة للجبال

١٣ - ١١ ينبغي أن تقوم الحكومات، على المستوى الملائم، بدعم من المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة بما يلي:

(أ) وضع برامج للتدريب والإرشاد فيما يتعلق بالتكنولوجيات والممارسات الملائمة بيئيا التي تكون مناسبة للنظم الايكولوجية الجبلية؛

(ب) دعم التعليم العالي من خلال الزمالات الدراسية ومنح البحوث من أجل إجراء دراسات بيئية بشأن الجبال ومناطق التلال، وبوجه خاص، بالنسبة للمرشحين من سكان الجبال الأصليين؛

(ج) القيام بأنشطة للتثقيف البيئي للمزارعين، وخاصة للنساء، من أجل مساعدة السكان الريفيين على زيادة تفهم المسائل الايكولوجية المتعلقة بالتنمية المستدامة للنظم الإيكولوجية الجبلية .

...

١٣ - ١٦ ينبغي أن تقوم الحكومات، على المستوى المناسب، وبدعم من المنظمات الدولية والاقليمية ذات الصلة، بما يلي:

(أ) اتخاذ تدابير لمنع تحات التربة وتشجيع أنشطة التحكم في التآكل في جميع القطاعات؛

(ب) إنشاء فرق عمل أو لجان لتنمية مستجمعات المياه، تكمل أنشطة المؤسسات القائمة من أجل تنسيق الخدمات المتكاملة بغية دعم المبادرات المحلية في مجال تربية الحيوانات الداجنة، والحراجة، والبستنة، والتنمية الريفية على جميع المستويات الادارية؛

(ج) تعزيز المشاركة الشعبية في إدارة الموارد المحلية من خلال إصدار قوانين مناسبة؛

(د) دعم المنظمات غير الحكومية الجماعات الخاصة الأخرى المساعدة للمنظمات والمجتمعات المحلية في إعداد المشاريع التي من شأنها تعزيز التنمية القائمة على مشاركة السكان المحليين؛

(هـ) توفير آليات للمحافظة على المناطق المهددة يمكن أن تحمي الحياة البرية، أو تصون التنوع البيولوجي، أو تكون بمثابة متنزهات وطنية؛

(و) وضع سياسات وطنية من شأنها تقديم حوافز للمزارعين، والسكان المحليين من أجل الاضطلاع بتدابير لصون البيئة، واستخدام التكنولوجيات المواتية للبيئة؛

(ز) الاضطلاع بأنشطة مدرة للدخل في مجال الصناعات المنزلية وصناعات تجهيز المنتجات الزراعية، مثل زراعة وتجهيز النباتات الطبية والعطرية؛

(ح) الاضطلاع بالأنشطة المذكورة أعلاه، مع مراعاة الحاجة الى المشاركة الكاملة للمرأة، بما في ذلك السكان الأصليون والمجتمعات المحلية، في التنمية .

١٣ - ١٧ ينبغي أن تقوم الحكومات على المستوى المناسب، وبدعم من المنظمات الدولية والاقليمية ذات الصلة، بما يلي:

(أ) إدامة وانشاء قدرات للرصد والتقييم المنتظمين على المستوى الوطني وعلى مستوى الولايات أو المقاطعات لتوليد المعلومات اللازمة للعمليات اليومية وتقييم الآثار البيئية والاجتماعية - الاقتصادية للمشاريع؛

(ب) توليد بيانات عن السبل البديلة لكسب العيش ونظم الانتاج المتنوعة على الصعيد القروي وعن المحاصيل السنوية ومحاصيل الأشجار، وتربية الماشية، والدواجن، وتربية النحل، ومصائد الأسماك، والصناعات القروية، والأسواق، والنقل وفرص كسب الدخل، التي تأخذ في كامل الحسبان دور المرأة وتدمجها في عملية التخطيط والتنفيذ .

...

١٣ - ٢١ ينبغي أن تقوم الحكومات على المستوى المناسب، وبدعم من المنظمات الدولية والاقليمية ذات الصلة بما يلي:

(أ) النظر في وضع مشاريع نموذجية تجمع بين مهام حماية البيئة ومهام التنمية مع تركيز خاص على بعض ممارسات أو نظم الإدارة البيئية التقليدية ذات الأثر المؤاتي على البيئة؛

(ب) توليد تكنولوجيات بشأن الظروف الخاصة بمستجمعات المياه وبالزراعة من خلال نهج يقوم على المشاركة يشترك فيه السكان المحليون، رجالا ونساء، والباحثون ووكلاء الارشاد الزراعي الذين يجرون التجارب والاختبارات بشأن ظروف الزراعة؛

(ج) تشجيع التكنولوجيات التي تنطوي على تدابير لصون النباتات من أجل منع التحات، وإدارة الرطوبة موضعيا، وتحسين تكنولوجيا الحصاد، وانتاج العلف والحراجة الزراعية ذات التكلفة المنخفضة، والبسيطة والتي يسهل على السكان المحليين ممارستها .

الفصل ١٤

النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة

١٤ - ١٤ ينبغي للحكومات أن تقوم ، على المستوى المناسب وبدعم من المنظمات الدولية والاقليمية ذات الصلة، بما يلي :

(أ) اشراك وتدريب الاقتصاديين والمخططين والمحللين المحليين في اجراء استعراضات للسياسات الوطنية والدولية ووضع اطار لتحقيق الزراعة المستدامة؛

(ب) وضع تدابير قانونية لتعزيز امكانية حصول المرأة على الأرض وللقضاء على التحيزات التي تعوق مشاركتها في التنمية الريفية.

...

١٤ - ١٧ أهداف هذا المجال البرنامجي هي:

(أ) التشجيع على تنمية وعي الجمهور بدور مشاركة السكان والمنظمات الشعبية، ولا سيما المجموعات النسائية والشباب والسكان الأصليين والمجتمعات المحلية وصغار المزارعين، في تحقيق الزراعة والتنمية الريفية المستدامة؛

(ب) ضمان سهولة حصول سكان الريف، ولا سيما النساء وصغار المزارعين والسكان غير المالكين للأرض والسكان الأصليين بشكل عادل على الموارد الأرضية والمائية وموارد الغابات، والتكنولوجيات والتمويل والتسويق والتجهيز والتوزيع؛

(ج) تعزيز وتطوير الادارة والقدرات الداخلية للمنظمات الشعبية الريفية ولخدمات الارشاد الزراعي، وتحقيق اللامركزية في عملية صنع القرار على أدنى مستويات المجتمعات المحلية .

١٤ - ١٨ ينبغي للحكومات أن تضطلع، على المستوى المناسب وبدعم من المنظمات الدولية والاقليمية ذات الصلة، بما يلي:

(أ) تطوير وتحسين خدمات ومرافق الارشاد الزراعي والمنظمات الريفية، والاضطلاع بأنشطة ادارة الموارد الطبيعية والأمن الغذائي مع مراعاة الاحتياجات المختلفة لزراعة الكفاف ولزراعة المحاصيل الموجهة للسوق؛

(ب) استعراض وإعادة توجيه التدابير القائمة لتوسيع نطاق الاستفادة من الموارد الأرضية والمائية وموارد الغابات، وضمان المساواة في حقوق هذه الاستفادة للنساء وغيرهن من الفئات الضعيفة، مع التركيز بصورة خاصة على سكان الريف والسكان الأصليين والمجتمعات المحلية؛

(ج) اصدار سندات امتلاك وتعيين حقوق ومسؤوليات واضحة فيما يتعلق بالأرض والأفراد أو المجتمعات، بغية تشجيع الاستثمار في الموارد الأرضية؛

(د) وضع مبادئ توجيهية لتطبيق سياسات اللامركزية من أجل التنمية الريفية من خلال إعادة تنظيم المؤسسات الريفية وتعزيزها؛

(هـ) وضع سياسات عامة للارشاد والتدريب والتسعير وتوزيع المدخلات والائتمانات والضرائب، لضمان توفير الحوافز اللازمة وضمان العدالة في انتفاع الفقراء بخدمات دعم الانتاج؛

(و) تقديم خدمات الدعم والتدريب مع التسليم بتنوع الظروف والممارسات الزراعية حسب الموقع: الاستخدام الأمثل للمدخلات التي تأتي من داخل المزرعة وتخفيض استخدام المدخلات الخارجية الى أدنى حد ممكن، والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المحلية والادارة الأمثل لمصادر الطاقة المتجددة، وإنشاء الشبكات التي تتصدى لتبادل المعلومات بخصوص الأشكال الزراعية البديلة .

...

١٤ - ٢٧ ينبغي للحكومات أن تضطلع على المستوى المناسب، وبدعم من المنظمات الدولية والاقليمية ذات الصلة، بما يلي:

(أ) أن تطور وأن تنشر بين الأسر المعيشية الزراعية التكنولوجيات المتكاملة لإدارة المزارع، مثل دورات المحاصيل، والتسميد العضوي، وغير ذلك من التقنيات التي تنطوي على تقليل استخدام المواد الكيماوية الزراعية، والتقنيات المتعددة التي تسمح بتوفير العناصر المغذية للنبات، واستخدام المدخلات الخارجية بكفاءة، مع تحسين تقنيات الانتفاع بالنفايات والمنتجات الجانبية؛ والحيلولة دون وقوع خسائر ما قبل الحصاد وما بعده، مع الاهتمام بصورة خاصة بدور المرأة؛

(ب) إيجـــاد فرص عمالـــة غيـــر زراعية عن طريق الوحدات الصغيرة لتجهيز المنتجات الزراعية، ومراكز الخدمة الريفية، والتحسينات ذات الصلة في الهيكل الأساسي؛

(ج) تعزيز وتحسين الشبكات المالية الريفية التي تستخدم المصادر المحلية للحصول على رأس المال الاستثماري؛

(د) توفير الهيكل الأساسي الريفي الضروري للحصول على المدخلات والخدمات الزراعية وللوصول الى الأسواق المحلية والوطنية على السواء، ولتخفيف الخسائر في الأغذية؛

(هـ) الشروع في إجراء دراسات استقصائية زراعية والاستمرار فيها، واختبار التكنولوجيات الملائمة في المزارع، وفتح باب الحوار مع المجتمعات الريفية لتعيين القيود والعقبات ومواضع الاختناق وإيجاد الحلول اللازمة؛

(و) تحليل وتحديد الإمكانيات أمام التكامل الاقتصادي بين الأنشطة الزراعية والحراجية، وكذلك فيما يتصل بالمياه ومصائد الأسماك؛ واتخاذ التدابير الفعالة لتشجيع قيام المزارعين بإدارة الغابات بغرس الأشجار كخيار لتنمية الموارد .

...

١٤ - ٨١ ينبغي للحكومات أن تقوم، على المستوى المناسب وبدعم من المنظمات الدولية والاقليمية ذات الصلة، بما يلي:

(أ) إعداد وتنفيذ برامج تدريب تتناول نهج وأساليب الإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات ومراقبة استخدام مبيدات الآفات، لإطلاع واضعي السياسة العامة، والباحثين، والمنظمات غير الحكومية والمزارعين؛

(ب) تدريب موظفي الإرشاد وإشراك المزارعين والمجموعات النسائية في تأمين صحة المحاصيل واستخدام وسائل بديلة غير كيميائية لمكافحة الآفات في الزراعة .

...

١٤ - ٩١ ينبغي للحكومات، أن تقوم، على المستوى المناسب وبدعم من المنظمات الدولية والاقليمية ذات الصلة بما يلي:

(أ) تدريب موظفي الارشاد الزراعي والباحثين في مجال إدارة المغذيات النباتية؛ ونظم المحاصيل ونظم الفلاحة، وعلى تقييم أثر المغذيات النباتية تقييما اقتصاديا؛

(ب) تدريب المزارعين والمجموعات النسائية على إدارة المغذيات النباتية مع التشديد بوجه خاص على صون التربة الزراعية والانتاج .

الفصل ١٥

حفظ التنوع البيولوجي

١٥ - ٤ ينبغي للحكومات أن تقوم، على المستوى المناسب، وبالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمنظمات الاقليمية والحكومية الدولية وغير الحكومية، والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية وواضعة في الاعتبار السكان الأصليين ومجتمعاتهم، فضلا عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية، بما يلي:

(أ) الحث على الإنفاذ المبكر لاتفاقية التنوع البيولوجي مع المشاركة فيها على أوسع نطاق ممكن؛

(ب) وضع استراتيجيات وطنية لحفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للموارد البيولوجية؛

(ج) إدماج الاستراتيجيات المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للموارد البيولوجية في الاستراتيجيات و/أو الخطط الانمائية الوطنية؛

(د) اتخاذ التدابير الملائمة التي تكفل التقاسم المنصف والعادل للفوائد المستمدة من أنشطة البحث والتطوير الاستخدام للموارد البيولوجية والجينية، بما في ذلك التكنولوجيا الحيوية، وذلك بين مصادر تلك الموارد ومَن يستخدمونها؛

(هـ) إجراء دراسات قطرية، حسب الاقتضاء، بشأن حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للموارد البيولوجية، بما في ذلك اجراء تحليلات للتكاليف والفوائد ذات الصلة مع الاشارة بصفة خاصة للجوانب الاجتماعية - الاقتصادية؛

(و) اصدار تقارير عالمية يجري تحديثها بصفة دورية بشأن التنوع البيولوجي استنادا الى التقييمات الوطنية؛

(ز) الاعتراف بالطرق والمعارف التقليدية للسكان الأصليين ومجتمعاتهم وتعزيز تلك الطرق والمعارف، مع التأكيد على الدور الخاص للمرأة، فيما يتصل بحفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للموارد البيولوجية، وكفالة توفير الفرص لمشاركة تلك الفئات في الفوائد الاقتصادية والتجارية المستمدة من استخدام تلك الطرق والمعارف التقليدية؛

(ح) إعمال آليات لتحسين التكنولوجيا الحيوية وإنتاجها وتطويرها واستخدامها على نحو مستدام، ونقلها بصورة مأمونة، وبخاصة الى البلدان النامية، مع مراعاة المساهمة الممكنة للتكنولوجيا الحيوية في حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للموارد البيولوجية؛

(ط) تشجيع التعاون الدولي والاقليمي على نطاق أوسع في تعزيز التفهم العلمي والاقتصادي لأهمية التنوع البيولوجي ووظائفه في النظم الايكولوجية؛

(ي) وضع تدابير وترتيبات لإعمال حقوق بلدان منشأ الموارد الجينية أو البلدان التي توفر الموارد الجينية، على النحو المحدد في اتفاقية التنوع البيولوجي ولا سيما البلدان النامية، كيما تستفيد من تطور التكنولوجيا الحيوية والاستغلال التجاري للمنتجات المشتقة من هذه الموارد.

١٥ - ٥ ينبغي للحكومات على المستويات الملائمة، ووفقا للسياسات والممارسات الوطنية، وبالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة و، حسب الاقتضاء، المنظمات الحكومية الدولية، وبمساندة من السكان الأصليين ومجتمعاتهم المحلية والمنظمات غير الحكومية والفئات الأخرى، بما فيها الأوساط التجارية والعلمية، ووفقا لمقتضيات القانون الدولي، أن تقوم، حسب الاقتضاء، بما يلي:

(أ) وضع استراتيجيات أو خطط أو برامج عمل جديدة أو تعزيز الموجود منها لحفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للموارد البيولوجية، مع مراعاة الاحتياجات التعليمية والتدريبية،

(ب) إدماج الاستراتيجيات المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للموارد البيولوجية والجينية، في الخطط والبرامج والسياسات ذات الصلة على الصعيد القطاعي أو المشترك بين القطاعات، مع مراعاة خاصة للأهمية الخاصة للموارد البيولوجية والجينية البرية والمائية بالنسبة للأغذية والزراعة؛

(ج) إجراء دراسات قطرية أو اتباع أساليب أخرى لتحديد عناصر التنوع البيولوجي المهمة لحفظه وللاستخدام المستدام للموارد البيولوجية، وإيلاء قيم للموارد البيولوجية والجينية، وتحديد العمليات والأنشطة التي لها آثار ملموسة على التنوع البيولوجي، وتقييم الآثار الاقتصادية المحتملة في حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للموارد البيولوجية والجينية، واقتراح الاجراءات ذات الأولوية؛

(د) اتخاذ تدابير اقتصادية واجتماعية فعالة وغير ذلك من التدابير الحفزية الملائمة لتشجيع حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للموارد البيولوجية؛ بما في ذلك تشجيع نظم الانتاج المستدامة، مثل الطرائق التقليدية للزراعة والحراجة الزراعية والحراجة وإدارة المراعي والحياة البرية، التي تستفيد من التنوع البيولوجي أو تصونه أو تعززه؛

(هـ) رهنا بالتشريعات المحلية، اتخاذ إجراءات تكفل احترام وتسجيل وحماية وتشجيع وتوسيع نطاق تطبيق المعارف والابتكارات والممارسات لمجتمعات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية التي تمثل أساليب تقليدية في المعيشة تساعد على حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للموارد البيولوجية، بغية التقاسم العادل والمنصف للفوائد الناجمة عن ذلك، وإيجاد آليات لإشراك تلك المجتمعات، بما في ذلك المرأة، في حفظ النظم الايكولوجية وإدارتها؛

(و) الاضطلاع ببحوث طويلة الأمد في أهمية التنوع البيولوجي لسلامة أداء النظم الايكولوجية ودور النظم الايكولوجية في انتاج السلع، والخدمات البيئية، والقيم الأخرى الداعمة للتنمية المستدامة، مع إيلاء اعتبار خاص لبيولوجيا الأنواع الرئيسية البرية والمائية وقدراتها التناسلية، بما في ذلك الأنواع الأصلية والمستجلبة والمستزرعة؛ والتقنيات الجديدة للرصد والحصر؛ والأحوال الايكولوجية اللازمة لحفظ التنوع البيولوجي واستمرار تطور الأحياء؛ والسلوك الاجتماعي والعادات التغذوية المعتمدة على النظم الايكولوجية الطبيعية، وهو مجال تؤدي فيه المرأة دورا رئيسيا . وينبغي الاضطلاع بهذه الأعمال بأوسع قدر ممكن من المشاركة، وبخاصة من جانب السكان الأصليين ومجتمعاتهم، بما في ذلك المرأة؛

(ز) اتخاذ اجراءات عند الاقتضاء لحفظ التنوع البيولوجي عن طريق حفظ النظم الايكولوجية والموائل الطبيعية في مواقعها، فضلا عن الأصناف البدائية ونسائبها غير المستأنسة، وصيانة وإنقاذ تجمعات الأنواع الحية القادرة على البقاء في بيئتها الطبيعية، وتنفيذ تدابير خارج الأماكن الطبيعية يفضّل أن تكون في بلد المصدر . وينبغي للتدابير التي تتخذ في الأماكن الطبيعية أن تتضمن تعزيز نظم المناطق المحمية البرية والبحرية والمائية، وأن تشمل المياه العذبة وغيرها من الأراضي الرطبة المعرضة للخطر، والنظم الايكولوجية الساحلية، مثل مصاب الأنهار والشعاب المرجانية وأحراج المنغروف؛

(ح) إنعاش وإصلاح النظم الايكولوجية المتضررة وإنقاذ الأنواع المهددة بالخطر والمعرضة له؛

(ط) وضع سياسات للتشجيع على حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للموارد البيولوجية والجينية في أراضي القطاع الخاص؛

(ي) تشجيع التنمية المستدامة والسليمة بيئيا في المناطق المجاورة للمناطق المحمية بغية تعزيز حماية هذه المناطق؛

(ك) سن إجراءات ملائمة لتقييم الأثر البيئي للمشاريع المقترحة التي يرجح أن تكون لها آثار ملموسة على التنوع البيولوجي، على أن تكفل تلك الاجراءات المعلومات الملائمة على نطاق واسع وتضمن مشاركة الجمهور، عند الاقتضاء؛ وتشجيع تقييم آثار السياسات والبرامج ذات الصلة على التنوع البيولوجي؛

(ل) العمل، عند الاقتضاء على إنشاء وتعزيز نظم مسح الموارد على الصعيد الوطني والتنظيم أو الادارة والمراقبة فيما يتصل بالموارد البيولوجية على المستوى الملائم؛

(م) اتخاذ تدابير لتشجيع زيادة الفهم والتقدير لقيمة التنوع البيولوجي، كما تتضح في مقوماته وفي خدمات النظم الايكولوجية المتوفرة .

الفصل ١٦

الادارة السليمة بيئيا للتكنولوجيا الحيوية

١٦ - ١٣ ينبغي للحكومات أن تقوم على المستوى المناسب، وبمساعدة المنظمات الدولية والاقليمية والمؤسسات الأكاديمية والعلمية والصناعة الدوائية، ومع مراعاة اعتبارات السلامة والاعتبارات الأخلاقية المناسبة، بما يلي:

(أ) وضع برامج وطنية ودولية لتحديد واستهداف فئات سكان العالم التي هي في أشد الحاجة الى تحسين الصحة العامة والوقاية من الأمراض؛

(ب) وضع معايير لتقييم فعالية الأنشطة المقترحة وفوائدها ومخاطرها؛

(ج) وضع وإنفاذ اجراءات لفرز العقاقير والتكنولوجيات الطبية، ولأخذ عينات منها بصفة منتظمة، ولتقييمها، بغية حظر استخدام ما هو غير مأمون منها في أغراض التجارب؛ وكفالة كون العقاقير والتكنولوجيات المتصلة بالصحة التناسلية مأمونة وفعالة وتراعي الاعتبارات الأخلاقية؛

(د) تحسين نوعية مياه الشرب، وأخذ عينات منها بصفة منتظمة، وتقييمها، باتخاذ تدابير محددة مناسبة، من بينها تشخيص الممرضات والملوثات التي تنتقل بالمياه؛

(هـ) انتاج لقاحات جديدة ومحسنة ضد الأمراض المعدية الرئيسية تكون فعالة ومأمونة وتوفر الوقاية بأقل عدد من الجرعات، وتوفير تلك اللقاحات على نطاق واسع، بما في ذلك تكثيف الجهود الموجهة نحو انتاج اللقاحات اللازمة لمكافحة أمراض الأطفال الشائعة؛

(و) استنباط وسائل قابلة للتحلل البيولوجي لإعطاء اللقاحات تغني عن الحاجة الى الجداول الحالية لمواعيد الجرعات المتعددة، وتساعد على تحسين التغطية السكانية، وتقلل تكاليف التحصين؛

(ز) استنباط عوامل مكافحة بيولوجية فعالة ضد الحشرات الناقلة للأمراض، مثل البعوض وغيره من الأنواع المقاومة، مع مراعاة اعتبارات حماية البيئة؛

(ح) استخدام الأدوات التي توفرها التكنولوجيا الحيوية الحديثة في استحداث عدة أمور من بينها أساليب التشخيص المحسنة، والعقاقير الجديدة، ووسائل العلاج والايصال المحسنة؛

(ط) تطوير عمليات تحسين النباتات الطبية وغيرها من المصادر ذات الصلة، وزيادة فعالية استخدامها؛

(ي) استنباط عمليات لزيادة توافر المواد المستمدة من التكنولوجيا الحيوية، لاستخدامها في تحسين صحة الإنسان .

١٦ - ١٤ ينبغي القيام بالأنشطة التالية:

(أ) اجراء بحوث لتقدير التكلفة والفوائد الاجتماعية والبيئية والمالية النسبية لمختلف التكنولوجيات المستخدمة في الرعاية الصحية الأساسية والتناسلية وذلك في اطار الاعتبارات العالمية والأخلاقية الخاصة بالسلامة؛

(ب) وضع برامج للتثقيف الجماهيري موجهة الى صناع القرار وعامة الجمهور لتشجيع الوعي بالفوائد والمخاطر النسبية للتكنولوجيا الحيوية الحديثة وتشجيع تفهم تلك الفوائد والمخاطر، وذلك وفقا للاعتبارات الأخلاقية والثقافية .

١٦ - ١٥ ينبغي للحكومات أن تقوم على المستوى المناسب، وبدعم من المنظمات الدولية والاقليمية ذات الصلة، بما يلي:

(أ) استحداث وتعزيز اجراءات السلامة المناسبة على أساس المجال البرنامجي دال، مع مراعاة الاعتبارات الأخلاقية؛

(ب) دعم وضع برامج وطنية، خصوصا في البلدان النامية، لإدخال تحسينات في الصحة العامة، لا سيما الوقاية من الأمراض المعدية الرئيسية، وأمراض الأطفال الشائعة، والعوامل الناقلة للأمراض .

الفصل ١٧

حماية المحيطات وكل أنواع البحار، بما في ذلك البحار المغلقة وشبه المغلقة، والمناطق الساحلية، وحماية مواردها الحية وترشيد استغلالها وتنميتها

١٧ - ١٥ ينبغي للدول الساحلية أن تشجع وتيسر تنظيم التعليم والتدريب في مجال الادارة المتكاملة والتنمية المستدامة للمناطق الساحلية والبحرية من أجل العلماء وخبراء التكنولوجيا والمديرين والمستعملين (بما في ذلك المديرون في المجتمعات المحلية) والمستعملون، والقادة، والسكان الأصليون، والمشتغلون بصيد السمك، والمرأة والشباب بين فئات أخرى. وينبغي إدماج الاهتمامات المتعلقة بالادارة والتنمية، فضلا عن الحماية البيئية وقضايا التخطيط المحلية، في المناهج الدراسية وفي حملات التوعية العامة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمعارف الايكولوجية التقليدية والقيم الاجتماعية - الثقافية.

...

١٧ - ٨٢ ينبغي للدول الساحلية أن تدعم استدامة مصائد الأسماك الحرفية الصغيرة. وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي لها أن تقوم، حسب الاقتضاء، بما يلي:

(أ) دمج تنمية مصائد الأسماك الحرفية الصغيرة في التخطيط البحري والساحلي، آخذة في الاعتبار مصالح صائدي الأسماك والعاملين في مجال صيد الأسماك على نطاق صغير، والمرأة والمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية؛

(ب) الاعتراف بحقوق العاملين في مصائد الأسماك الصغيرة والوضع الخاص للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، بما في ذلك حقوقهم في استغلال موائلهم وحمايتها بصورة مستدامة؛

(ج) وضع نظم لحيازة وتسجيل المعارف التقليدية المتعلقة بالموارد البحرية الحية والبيئة البحرية والعمل على دمج هذه المعارف في نظم الادارة.

...

١٧ - ٩٤ ينبغي للدول، فرادى أو من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف وبدعم من المنظمات الدولية ذات الصلة، سواء منها دون الاقليمية أو الاقليمية أو العالمية، حسب الاقتضاء، أن تشجع وتوفر الدعم للبلدان النامية للقيام، في جملة أمور، بما يلي:

(أ) توسيع التعليم المتعدد التخصصات والتدريب والبحوث في مجال الموارد البحرية الحية، ولاسيما في العلوم الاجتماعية والاقتصادية؛

(ب) تهيئة فرص تدريبية على المستويين الوطني والإقليمي لدعم مصائد الأسماك الحرفية (بما فيها مصائد الأسماك الكفافية)، وتنمية الاستعمالات الصغيرة للموارد البحرية الحية وتشجيع المشاركة العادلة للمجتمعات المحلية والعاملين بمصائد الأسماك الصغيرة والمرأة والشعوب الأصلية؛

(ج) إدخال موضوعات تتعلق بأهمية الموارد البحرية الحية في المناهج التعليمية على جميع المستويات.

١٧ - ٩٥ ينبغي أن تقوم الدول الساحلية، بدعم من الوكالات دون الإقليمية والإقليمية والعالمية ذات الصلة، حسب الاقتضاء، بما يلي:

(أ) تنمية القدرات البحثية على تقدير أرصدة الموارد البحرية الحية ورصدها؛

(ب) تقديم الدعم لمجتمعات الصيد المحلية، ولاسيما المجتمعات التي تعتمد في عيشها على الصيد، والسكان الأصليين والنساء، بحيث يشمل، عند الاقتضاء، تقديم المساعدة التقنية والمالية لتنظيم المعارف التقليدية بالموارد البحرية الحية وتقنيات الصيد والحفاظ على هذه المعارف وتبادلها وتحسينها، والنهوض بالمعارف المتعلقة بالنظم الايكولوجية البحرية؛

(ج) وضع استراتيجيات التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية، بما في ذلك إدارة البيئة دعما للمجتمعات المحلية الريفية التي تقوم باستزراع الأسماك؛

(د) القيام، كلما نشأت الحاجة الى ذلك، بتطوير وتعزيز المؤسسات القادرة على تنفيذ الأهداف والأنشطة المتعلقة بحفظ وإدارة الموارد البحرية الحية.

الفصل ١٨

حماية نوعية موارد المياه العذبة وامداداتها: تطبيق نهج متكاملة على تنمية موارد المياه وادارتها واستخدامها

١٨ - ٩ ينبغي الاضطلاع بالإدارة المتكاملة لموارد المياه، بما في ذلك ادماج الجوانب الخاصة بالأرض والخاصة بالماء، على مستوى حوض المستجمع أو الحوض الفرعي. وينبغي السعي الى تحقيق أربعة أهداف رئيسية على النحو التالي:

(أ) تعزيز اتباع نهج دينامي وتفاعلي ودائب ومتعدد القطاعات بصدد إدارة موارد المياه، بما في ذلك تحديد وحماية المصادر المحتملة لإمدادات المياه العذبة، تدمج فيه الاعتبارات التكنولوجية والاجتماعية - الاقتصادية والبيئية واعتبارات الصحة البشرية؛

(ب) تخطيط الاستعمال الرشيد والمستدام لموارد المياه وحمايتها وحفظها وادارتها على أساس احتياجات وأولويات المجتمعات المحلية وضمن إطار سياسة التنمية الاقتصادية الوطنية؛

(ج) تصميم وتنفيذ وتقييم المشاريع والبرامج الفعالة اقتصاديا والملائمة اجتماعيا في إطار استراتيجيات محددة بوضوح، على أساس نهج يحقق المشاركة التامة من الجمهور، بما في ذلك مشاركة المرأة والشباب والسكان الأصليين والمجتمعات المحلية في تقرير السياسة وصنع القرارات في مجال إدارة المياه؛

(د) تحديد وتقوية أو، إذا لزم، استحداث الآليات المؤسسية والقانونية والمالية الملائمة، ولاسيما في البلدان النامية، لضمان أن تكون سياسة المياه وتنفيذها عاملا حفازا لتحقيق التقدم الاجتماعي والنمو الاقتصادي المستدامين.

...

١٨ - ١٢ يمكن لجميع الدول أن تقوم، وفقا لقدراتها والموارد المتاحة لها، وعن طريق التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، بما في ذلك الأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى ذات الصلة، حسب الاقتضاء، بتنفيذ الأنشطة التالية لتحسين الإدارة المتكاملة لموارد المياه في بلدانها:

(أ) وضع خطة عمل وطنية وبرامج استثمارية محددة التكاليف والأهداف؛

(ب) تحقيق التكامل في التدابير الرامية الى حماية وحفظ المصادر المحتملة لإمدادات المياه العذبة، بما في ذلك جرد موارد المياه مع تخطيط استخدام الأراضي والانتفاع بموارد الغابات وحماية سفوح الجبال وضفاف الأنهار وغير ذلك من الأنشطة الإنمائية ذات الصلة؛

(ج) استحداث قواعد بيانات تفاعلية، ونماذج للتنبؤ ونماذج للتخطيط الاقتصادي؛ وطرق لإدارة المياه وتخطيطها، واستحداث أساليب لتقدير الأثر البيئي؛

(د) تحقيق تخصيص أمثل للموارد المائية في إطار القيود المادية والاجتماعية - الاقتصادية؛

(هـ) تنفيذ قرارات التخصيص عن طريق ادارة الطلب وآليات التسعير والتدابير التنظيمية؛

(و) ادارة الفيضانات والجفاف باستعمال أسلوب تحليل الأخطار وتقييم الآثار الاجتماعية والبيئية؛

(ز) تشجيع خطط الاستخدام الرشيد للمياه عن طريق زيادة وعي الجمهور، والبرامج التثقيفية وفرض رسوم على المياه وغير ذلك من الأدوات الاقتصادية؛

(ح) تعبئة موارد المياه، ولاسيما في المناطق القاحلة وشبه القاحلة؛

(ط) تعزيز التعاون الدولي في البحوث العلمية بشأن موارد المياه العذبة؛

(ي) استحداث مصادر جديدة وبديلة للإمداد بالمياه، مثل إزالة ملوحة مياه البحر، وإعادة شحن المياه الجوفية بالطرق الصناعية، واستخدام المياه ذات النوعية الحدية، وإعادة استخدام المياه المتخلص منها وإعادة تدوير المياه؛

(ك) تحقيق التكامل بين الإدارة الكمية والنوعية للمياه، بما في ذلك موارد المياه السطحية والجوفية؛

(ل) تشجيع مخططات حفظ المياه، من خلال تحسين الكفاءة في استخدام المياه وخطط الإقلال من هدر المياه بالنسبة الى جميع المستخدمين، بما في ذلك استحداث الوسائل المحققة للاقتصاد في استهلاك المياه؛

(م) دعم جماعات مستخدمي المياه تحقيقا للإدارة المثلى لموارد المياه المحلية؛

(ن) تطوير تقنيات للمشاركة الجماهيرية وتنفيذها في صنع القرارات، وخاصة تعزيز دور المرأة في تخطيط موارد المياه وادارتها؛

(س) القيام، حسب الاقتضاء، بتطوير وتقوية التعاون، بما في ذلك ما يقتضيه الأمر من آليات، على جميع المستويات المعنية، أي:

'١' على أدنى مستوى مناسب، تفويض إدارة موارد المياه الى هذا المستوى على العموم، بما في ذلك تحقيق اللامركزية في الخدمات الحكومية الى مستوى السلطات المحلية والمؤسسات الخاصة والمجتمعات المحلية؛

'٢' على المستوى الوطني، التخطيط والادارة المتكاملان لموارد المياه في اطار عملية التخطيط الوطني والقيام، حسب الاقتضاء، بعملية تنظيم ورصد مستقلين للمياه العذبة على أساس التشريعات والتدابير الاقتصادية الوطنية؛

'٣' على المستوى الاقليمي، النظر، حسب الاقتضاء، في التنسيق بين الاستراتيجيات وبرامج العمل الوطنية؛

'٤' على المستوى العالمي، تحسين تحديد المسؤوليات، وتقسيم العمل والتنسيق بين المنظمات والبرامج الوطنية، بما في ذلك تيسير المناقشات وتقاسم الخبرات في المجالات المتصلة بإدارة موارد المياه؛

(ع) نشر المعلومات، بما في ذلك المبادىء التوجيهية العملية، والعمل على تثقيف مستخدمي المياه، الذي يشمل نظر الأمم المتحدة في تحديد يوم عالمي للمياه.

...

١٨ - ١٩ إن تفويض ادارة موارد المياه الى أدنى مستوى مناسب أمر يقتضي تثقيف وتدريب العاملين في ادارة المياه على جميع المستويات، مع كفالة مشاركة المرأة على قدم المساواة في برامج التثقيف والتدريب. ويجب التركيز بصورة خاصة على ادراج تقنيات المشاركة الشعبية بما في ذلك تعزيز دور المرأة والشباب والأهالي الأصليين والمجتمعات المحلية. كما يجب أن تقوم الحكومة المحلية وسلطات المياه بتنمية المهارات المتصلة بمختلف وظائف ادارة المياه، وكذلك في القطاع الخاص وعلى مستوى المنظمات غير الحكومية المحلية الوطنية، والتعاونيات والشركات وغير ذلك من مجموعات مستعملي المياه. ويلزم أيضا تثقيف الجمهور فيما يتعلق بأهمية المياه وادارتها السليمة.

...

١٨ - ٢٢ وبتهيئة البيئة التي تمكن من الادارة على أدنى مستوى مناسب، يشمل دور الحكومة تعبئة الموارد المالية والبشرية وسن القوانين ووضع المعايير وغير ذلك من المهام التنظيمية ورصد وتقييم استخدام موارد المياه والأرض واتاحة الفرص لمشاركة الجمهور. وللوكالات والمانحين الدوليين دور مهم يضطلعون به في توفير الدعم للبلدان النامية في تهيئة البيئة التي تمكن من الادارة المتكاملة لموارد المياه . وينبغي أن يشمل هذا، حسب الاقتضاء، آليات لتوجيه دعم المانحين الى المستويات المحلية في البلدان النامية، بما في ذلك المؤسسات القائمة على المجتمع والمنظمات غير الحكومية والجماعات النسائية.

...

١٨ - ٣٣ تتضمن الاجراءات الموصى بها ما يلي:

(أ) تعيين الاحتياجات التعليمية والتدريبية الملائمة للمتطلبات المحددة للبلدان؛

(ب) إنشاء وتعزيز برامج تعليم وتدريب بشأن المواضيع المتعلقة بالمياه، ضمن إطار بيئي وإنمائي، لجميع فئات الموظفين المعنيين بأنشطة تقييم الموارد المائية، وذلك باستخدام التكنولوجيا التعليمية المتقدمة، حيثما يكون ذلك ملائما، واشراك الرجل والمرأة في ذلك؛

(ج) وضع سياسات سليمة للتوظيف وشؤون الموظفين والأجور بالنسبة للموظفين التابعين للأجهزة الوطنية والمحلية المعنية بالمياه.

١٨ - ٣٤ يستدعي اجراء تقييم للموارد المائية على أساس الشبكات الهيدرومترية الوطنية العاملة، وجود بيئة تمكن من ذلك على جميع المستويات. وتلزم اجراءات الدعم الوطنية التالية لتعزيز القدرات الوطنية:

(أ) استعراض القواعد التشريعية والتنظيمية لتقييم الموارد المائية؛

(ب) تسهيل التعاون الوثيق فيما بين وكالات القطاع المائي، ولا سيما بين منتجي المعلومات ومستخدميها؛

(ج) تنفيذ سياسات لادارة المياه تقوم على تقديرات واقعية لظروف واتجاهات الموارد المائية؛

(د) تعزيز القدرات الادارية لمجموعات مستخدمي المياه، بما في ذلك النساء والشباب والسكان المحليين والمجتمعات المحلية، بغية تحسين كفاءة استخدام المياه على المستوى المحلي.

...

١٨ - ٤٤ ينبغي اعتماد مناهج ابتكارية لتدريب الموظفين المهنيين والإداريين بغية مواجهة الاحتياجات والتحديات المتغيرة . كما ينبغي توخي المرونة والقدرة على التكيف فيما يتعلق بقضايا التلوث المائي الناشئة. وينبغي الشروع في أنشطة تدريبية دوريا على جميع المستويات داخل المنظمات المسؤولة عن إدارة نوعية المياه، واعتماد تقنيات تعليمية ابتكارية فيما يتعلق بجوانب معينة من رصد ومراقبة نوعية المياه، بما في ذلك تنمية المهارات التدريبية، والتدريب أثناء الخدمة، وعقد حلقات التدارس لإيجاد الحلول للمشاكل ودورات التدريب لتجديد المعلومات.

١٨ - ٤٥ وتتضمن المناهج المناسبة تعزيز وتحسين قدرات الموارد البشرية للحكومات المحلية في مجال إدارة حماية المياه ومعالجتها واستعمالها، لا سيما في المناطق الحضرية، وإنشاء دورات تقنية وهندسية وطنية وإقليمية تتناول مواضيع حماية ومراقبة نوعية المياه في المدارس القائمة، ودورات من أجل التعليم/التدريب بشأن حماية وصون موارد المياه لفنيي المختبرات والفنيين الميدانيين، والمرأة، وغيرهم من مجموعات مستخدمي المياه.

...

١٨ - ٤٨ أضفى بيان نيودلهي الذي اعتمد في المشاورة العالمية المتعلقة بالمياه المأمونة والمرافق الصحية للتسعينات، التي عقدت في نيودلهي في الفترة من ١٠ الى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ صبغة رسمية على الحاجة الى توفير إمكانية حصول الجميع بطريقة مستدامة، على المياه المأمونة بكميات كافية وعلى خدمات المرافق الصحية الملائمة، فأكد على نهج توفير "بعض الشيء للجميع بدلا من توفير مزيد للبعض". وتنص أربعة مبادئ توجيهية على الأهداف البرنامجية، وهي كما يلي:

(أ) حماية البيئة وصيانة الصحة عن طريق الإدارة المتكاملة لموارد المياه والنفايات السائلة والصلبة؛

(ب) إجراء اصلاحات مؤسسية تعزز نهجا متكاملا وتتضمن إدخال تغييرات على الإجراءات والمواقف والسلوك، ومشاركة المرأة مشاركة تامة على كافة الأصعدة في المؤسسات القطاعية؛

(ج) قيام المجتمعات المحلية بإدارة الخدمات، تساندها تدابير ترمي إلى تدعيم المؤسسات المحلية في تنفيذ برامج للمياه والمرافق الصحية والحفاظ على هذه البرامج؛

(د) الأخذ بممارسات مالية سليمة، تتحقق عن طريق تحسين إدارة الموجودات القائمة حاليا والاستعمال الواسع الانتشار للتكنولوجيات المناسبة .

...

٥٠ - ١٨ يمكن لجميع الدول، وفقا لقدراتها ومواردها المتاحة، وعن طريق التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، بما في ذلك الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات ذات الصلة، حسب الاقتضاء، أن تنفذ الأنشطة التالية:

(أ) البيئة والصحة:

'١' إنشاء مناطق محمية لمصادر إمدادات مياه الشرب؛

'٢' التخلص من الإفرازات ومياه المجارير بطريقة صحية باستخدام نظم مناسبة لمعالجة مياه المجارير في المناطق الحضرية والريفية؛

'٣' توسيع الإمداد بالمياه في المناطق الحضرية والريفية والقيام بتطوير وتوسيع نظم مستجمعات مياه الأمطار، لا سيما في الجزر الصغيرة بالإضافة إلى شبكة توزيع إمدادات المياه؛

'٤' بناء مرافق معالجة مياه المجارير ونظم الصرف وتوسيعها، عند الاقتضاء؛

'٥' المعالجة وإعادة الاستخدام المأمونة لمياه المجارير المنزلية والصناعية في المناطق الحضرية والريفية؛

'٦' مكافحة الأمراض المرتبطة بالمياه.

(ب) الناس والمؤسسات:

'١' تعزيز عمل الحكومات في إدارة موارد المياه مع التسليم الكامل في الوقت نفسه بدور السلطات المحلية؛

'٢' تشجيع تنمية المياه وإدارتها بالاستناد إلى نهج المشاركة، الذي يضم المستعملين والمخططين وواضعي السياسة على جميع المستويات؛

'٣' تطبيق المبدأ القائل بأن تتخذ القرارات على أدنى مستوى مناسب، مع استشارة الجمهور واشتراك المستعملين في تخطيط مشاريع المياه وتنفيذها؛

'٤' تنمية الموارد البشرية على جميع المستويات، بما في ذلك إيجاد برامج خاصة للمرأة؛

'٥' إيجاد برامج تثقيفية ذات قاعدة عريضة، مع التشديد بوجه خاص على العادات الصحية والإدارة المحلية والتقليل من المخاطر؛

'٦' إيجاد آليات دعم دولية لتمويل البرامج وتنفيذها ومتابعتها؛

(ج) الإدارة على المستوى الوطني ومستوى المجتمعات المحلية:

'١' دعم ومساعدة المجتمعات المحلية في إدارة نظمها الخاصة على أساس قابل للإدامة؛

'٢' تشجيع السكان المحليين، وبخاصة النساء والشباب والسكان الأصليين والمجتمعات المحلية، في مجال إدارة المياه؛

'٣' إقامة صلات بين خطط المياه الوطنية وإدارة المجتمعات المحلية للمياه المحلية؛

'٤' دمج إدارة المجتمعات المحلية للمياه في سياق التخطيط الشامل؛

'٥' تعزيز الرعاية الصحية والبيئية الأولية على المستوى المحلي ، بما في ذلك توفير التدريب للمجتمعات المحلية في مجال التقنيات المناسبة لإدارة المياه وخدمات الرعاية الصحية الأولية؛

'٦' مساعدة وكالات الخدمات على أن تصبح أكثر فعالية من حيث التكلفة وأكثر استجابة لاحتياجات المستهلكين؛

'٧' إيلاء المزيد من الاهتمام للمناطق الريفية التي لا تحصل على خدمات كافية وضواحي المناطق الحضرية المنخفضة الدخل؛

'٨' اصلاح الشبكات المصابة بأعطاب وتخفيض هدر المياه وإعادة الاستعمال المأمونة للمياه ومياه النفايات؛

'٩' وضع برامج للاستخدام الرشيد للمياه وضمان عملها وصونها؛

'١٠' البحث والتطوير لإيجاد حلول تقنية ملائمة؛

'١١' زيادة قدرة المعالجة الحضرية الى حد كبير بما يتفق مع الكميات المتزايدة؛

(د) التوعية والإعلام/مشاركة الجمهور:

'١' تعزيز الرصد القطاعي وإدارة المعلومات على المستويين الوطني ودون الوطني؛

'٢' القيام سنويا بمعالجة وتحليل ونشر نتائج الرصد على المستويين الوطني والمحلي بوصف ذلك إدارة قطاعية وأداة للدعوة والتوعية؛

'٣' استخدام المؤشرات القطاعية المحدودة على المستويين الإقليمي والعالمي لتعزيز القطاع وجمع الأموال؛

'٤' تحسين التنسيق والتخطيط والتنفيذ القطاعي؛ بفضل تحسين الرصد وإدارة المعلومات، بغية تحسين الرصد وإدارة المعلومات، بغية زيادة القدرة الاستيعابية للقطاع، ولا سيما في المشاريع الذاتية القائمة على الجهد الجماعي.

...

٥٣ - ١٨ توخيا لفعالية تخطيط وإدارة توريد المياه والخدمات الصحية على المستوى الوطني ومستوى المقاطعة والمنطقة والمجتمع المحلي، واستخدام الأموال على أكفأ وجه، يجب إعداد الموظفين المهنيين والتقنيين المدربين داخل كل بلد بأعداد كافية. ولتحقيق هذه الغاية، يجب على البلدان أن تضع الخطط لتنمية القوى العاملة مع مراعاة الاحتياجات الحالية ومجالات التنمية المخطط لها. وينبغي من ثم تعزيز إنشاء المؤسسات التدريبية وأدائها على المستوى القطري بحيث تتمكن من أداء دور محوري في بناء القدرات. ومن المهم كذلك أن توفر البلدان التدريب المناسب للمرأة في مجال صيانة المعدات، وإدارة الموارد المائية، والمرافق الصحية البيئية على نحو قابل للإدامة.

١٨ - ٥٤ يعتبر تنفيذ برامج توفير المياه والمرافق الصحية مسؤولية وطنية. وينبغي بدرجات متفاوتة تفويض المسؤولية عن تنفيذ المشاريع وتشغيل النظم، الى جميع المستويات الإدارية وحتى المجتمع المحلي والفرد المنتفع. ويعني هذا الأمر أيضا أنه ينبغي للسلطات الوطنية، بالاقتران مع وكالات وهيئات منظومة الأمم المتحدة ووكالات الدعم الخارجي الأخرى، أن تقوم عند تقديمها الدعم للبرامج الوطنية، باستحداث الآليات والإجراءات للتعاون على جميع المستويات. ويتسم هذا الأمر بأهمية خاصة إذا أريد الإفادة على أتم وجه من المناهج القائمة على المجتمع المحلي والاعتماد على الذات بوصفهما أداتين لضمان الاستدامة. وسيستتبع هذا الأمر درجة عالية من المشاركة المجتمعية، التي تشمل النساء، في مجال تصور المشاريع وتخطيطها واتخاذ القرارات بشأنها وتنفيذها وتقييمها فيما يتصل بتوفير المياه والمرافق الصحية المحلية.

...

١٨ - ٥٩ يمكن لجميع الدول، وفقا لقدراتها والموارد المتاحة لها، وعن طريق التعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف، والتعاون من خلال الأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى ذات الصلة، حسب الاقتضاء، أن تنفذ الأنشطة التالية:

(أ) حماية موارد المياه من الاستنفاد والتلوث والتدهور:

'١' استحداث مرافق صحية للتخلص من النفايات على أساس تكنولوجيا سليمة بيئيا ومنخفضة التكلفة وقابلة للتحسين؛

'٢' تنفيذ برامج لصرف وجريان مياه العواصف في المناطق الحضرية؛

'٣' التشجيع على إعادة تدوير مياه النفايات والنفايات الصلبة وإعادة استعمالها؛

'٤' مراقبة مصادر التلوث الصناعي من أجل حماية موارد المياه؛

'٥' حماية مستجمعات المياه فيما يتعلق بالاستنفاد وتدهور غطائها الحرجي نتيجة القيام بأنشطة ضارة في أعلى المجرى؛

'٦' تعزيز البحوث بشأن مساهمة الغابات في تنمية موارد المياه بطريقة مستدامة؛

'٧' تشجيع أفضل الممارسات الادارية لاستخدام المواد الكيميائية الزراعية بغية التقليل إلى أدنى حد من أثرها على موارد المياه.

(ب) تخصيص موارد المياه بطريقة تتسم بالكفاءة والانصاف:

'١' التوفيق بين تخطيط تنمية المدن وتوافر موارد المياه ومدى استدامتها؛

'٢' تلبية احتياجات سكان الحضر الأساسية من المياه؛

'٣' فرض رسوم على الماء، مع مراعاة الظروف في كل بلد وحيثما أمكن تحملها، تعكس التكلفة الحدية وتكلفة الفرصة الضائعة، ولاسيما للأنشطة الانتاجية.

(ج) إجراء إصلاحات مؤسسية/قانونية/إدارية:

'١' اعتماد نهج يشمل المدينة كلها في إدارة موارد المياه؛

'٢' تعزيز صياغة خطط لاستخدام الأراضي، على المستويين الوطني والمحلي، تأخذ في الاعتبار على النحو الواجب تنمية موارد المياه؛

'٣' الاستفادة من مهارات وإمكانات المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والسكان المحليين، مع مراعاة مصالح عامة الجمهور والمصالح الاستراتيجية لموارد المياه.

(د) تشجيع مشاركة الجمهور:

'١' شن حملات توعية عامة لتشجيع اتجاه الجمهور إلى الاستخدام الرشيد للمياه؛

'٢' إشعار الجمهور بأهمية مسألة حماية نوعية المياه في داخل البيئة الحضرية؛

'٣' تنشيط مشاركة الجمهور في جمع النفايات وإعادة تدويرها والتخلص منها.

(هـ) تقديم الدعم لبناء القدرات المحلية:

'١' استحداث التشريعات والسياسات لتشجيع الاستثمارات في إدارة المياه والفضلات الحضرية بما يعكس المساهمة الرئيسية للمدن في التنمية الاقتصادية الوطنية؛

'٢' تقديم الأموال المبدئية والدعم التقني لمناولة توريد المواد والخدمات محليا؛

'٣' العمل قدر الإمكان على تشجيع الاستقلال الذاتي ومقومات البقاء ماليا لمرافق المياه والنفايات الصلبة والمجاري في المدن؛

'٤' إيجاد ملاك من الموظفين الفنيين وشبه الفنيين لإدارة المياه ومياه النفايات والفضلات الصلبة والابقاء على هذا الملاك.

(و) توفير فرص أفضل للوصول إلى الخدمات الصحية:

'١' تنفيذ برامج لإدارة المياه والمرافق الصحية والفضلات، تركز على فقراء الحضر؛

'٢' إتاحة امدادات المياه والخيارات التكنولوجية الصحية المنخفضة التكلفة؛

'٣' إقامة اختيار مستويات التكنولوجيا والخدمات على ما يفضله المستخدم وعلى استعداده للدفع؛

'٤' تعبئة وتسهيل المشاركة النشطة للنساء في أفرقة إدارة المياه؛

'٥' تشجيع وتجهيز رابطات المياه المحلية ولجان المياه لإدارة الشبكات المجتمعية لتوفير المياه والمراحيض العامة، مع إتاحة الدعم التقني حيث تقتضي الحاجة؛

'٦' دراسة مزايا وإمكانية إصلاح النظم القائمة السيئة الأداء وتصحيح مواطن القصور في التشغيل والصيانة.

...

١٨ - ٦٢ تنطوي جميع عناصر هذا البرنامج تقريبا على الحاجة إلى التعزيز التدريجي لتدريب الموظفين وتطويرهم الوظيفي على جميع المستويات في المؤسسات القطاعية. وستشمل أنشطة برنامجية معينة تدريب الموظفين ذوي المهارات والاحتفاظ بهم في مجالات المشاركة المجتمعية والتكنولوجيا المنخفضة التكاليف والادارة المالية والتخطيط المتكامل لإدارة الموارد المائية الحضرية. وينبغي وضع اعتماد خاص لتعبئة وتسهيل المشاركة النشطة للمرأة والشباب والسكان الأصليين والمجتمعات المحلية في أفرقة إدارة المياه ودعم تطوير رابطات المياه ولجان المياه، مع توفير التدريب الملائم لموظفين مثل أمناء الصندوق وأمناء السر والمشرفين ومن إليهم. وينبغي الشروع في برامج تثقيف وتدريب خاصة بالمرأة، فيما يتعلق بحماية موارد المياه ونوعية المياه داخل المناطق الحضرية.

...

١٨ ـ ٦٨ قد تحدد المبادئ الاستراتيجية الرئيسية للإدارة الشاملة والمتكاملة والسليمة بيئيا للموارد الطبيعية في السياق الريفي على النحو التالي:

(أ) ينبغي اعتبار المياه مصدرا محدودا له قيمة اقتصادية ذات آثار اقتصادية واجتماعية مهمة تعكس أهمية تلبية الاحتياجات الأساسية؛

(ب) يجب أن تشارك المجتمعات المحلية في جميع مراحل إدارة المياه بشكل يكفل إشراك المرأة بصورة تامة نظرا إلى دورها الأساسي في الإمداد بالمياه وادارتها واستعمالها يوميا؛

(ج) يجب تحديد إدارة موارد المياه في إطار مجموعة شاملة من السياسات من أجل: '١' صحة الانسان؛ '٢' إنتاج الأغذية وحفظها وتوزيعها؛ '٣' خطط التخفيف من أثر الكوارث؛ '٤' حماية البيئة وحفظ قاعدة الموارد الطبيعية؛

(د) من الضروري الاعتراف بأهمية دور سكان الريف وتعزيزه بنشاط، مع توجيه اهتمام خاص إلى المرأة.

...

١٨ ـ ٧٦ يمكن لجميع الدول، وفقا لقدراتها والموارد المتاحة لها، وعن طريق التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، بما في ذلك الأمم المتحـــدة والمؤسسات الأخـــرى ذات الصلة حسب الاقتضاء، أن تنفذ الأنشطة التالية:

(أ) <u>الامداد بالمياه وتوفر الاصحاح لفقراء الريف الذين لا يحصلون على خدمات:</u>

'١' وضع سياسات وطنية وأولويات في الميزانية بشأن زيادة شمول الخدمات؛

'٢' تعزيز التكنولوجيات المناسبة؛

'٣' استحداث آليات مناسبة لاسترداد التكاليف، مع مراعاة الكفاءة والانصاف عن طريق آليات إدارة الطلب؛

'٤' تشجيع الملكية والحقوق المجتمعية في الإمداد بالمياه ومرافق الإصحاح؛

'٥' إنشاء أنظمة للرصد والتقييم؛

'٦' تعزيز قطاع الإمداد بالمياه وتوفير الإصحاح في المناطق الريفية، مع الاهتمام بالتنمية المؤسسية والادارة الكفؤة وإيجاد إطار مناسب لتمويل الخدمات؛

'٧' زيادة تعليم قواعد المحافظة على الصحة وإزالة بؤر نقل الأمراض؛

'٨' الأخذ بتكنولوجيات مناسبة فيما يتعلق بتنقية المياه؛

'٩' اعتماد تدابير واسعة النطاق للإدارة البيئية لأجل مكافحة ناقلات الأمراض؛

(ب) الكفاءة في استعمال المياه:

'١' زيادة الكفاءة والانتاجية في استعمال المياه الزراعية لتحسين الاستفادة من الموارد المائية المحدودة؛

'٢' تدعيم الأبحاث في مجال إدارة المياه والتربة في ظل أوضاع الزراعة المروية والبعلية؛

'٣' رصد وتقييم أداء مشاريع الري لضمان جملة أمور منها الانتفاع الأمثل من المشروع وصيانته على الوجه الصحيح؛

'٤' دعم جماعات مستخدمي المياه بهدف تحسين أداء إدارة المياه على الصعيد المحلي؛

'٥' دعم الاستخدام المناسب للمياه المالحة نسبيا لأغراض الري.

(ج) مكافحة التشبع بالمياه والملوحة والصرف :

'١' إدخال الصرف السطحي في الزراعة البعلية لمنع التشبع المؤقت بالمياه وغمر الأراضي المنخفضة؛

'٢' إدخال الصرف الاصطناعي في الزراعة المروية والبعلية؛

'٣' تشجيع استعمال المياه السطحية والجوفية معا، بما في ذلك الرصد ودراسات التوازن المائي؛

'٤' ممارسة الصرف في المساحات المروية من المناطق القاحلة وشبه القاحلة.

(د) إدارة نوعية المياه :

'١' إنشاء وتشغيل نظم فعالة من حيث التكاليف لرصد نوعية المياه من أجل استعمالات المياه الزراعية؛

'٢' منع الآثار السلبية التي تلحقها الأنشطة الزراعية بنوعية المياه من أجل الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، وبالأراضي الرطبة من خلال جملة أمور منها الاستخدام الأمثل للمدخلات الزراعية المحلية وتقليل استخدام المدخلات الخارجية في الأنشطة الزراعية؛

'٣' إقرار معايير بيولوجية وفيزيائية وكيميائية لنوعية المياه لمستخدمي المياه في الأغراض الزراعية وللنظم الإيكولوجية البحرية والنهرية؛

'٤' تقليل انجراف التربة والترسب الى الحد الأدنى؛

'٥' التخلص السليم من نفايات المستوطنات البشرية ومن الزبل الناتج عن تربية الماشية على نطاق واسع؛

'٦' التقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية الناجمة عن المواد الكيميائية الزراعية عن طريق المكافحة المتكاملة للآفات؛

'٧' توعية المجتمعات المحلية بشأن ما يترتب على استخدام الأسمدة والمواد الكيميائية من آثار تتصل بالتلوث على نوعية المياه وسلامة الأغذية وصحة الانسان؛

(هـ) برامج تنمية الموارد المائية :

'١' تنمية الري صغير النطاق وتوفير المياه للبشر والماشية ومن أجل حفظ المياه والتربة؛

'٢' وضع برامج واسعة النطاق وطويلة الأجل لتطوير الري، مع مراعاة آثارها على المستوى المحلي والاقتصاد والبيئة؛

'٣' تشجيع المبادرات المحلية المتعلقة بالتنمية والادارة المتكاملتين للموارد المائية؛

'٤' تقديم المشورة والدعم التقنيين الكافيين وتعزيز التعاون المؤسسي على صعيد المجتمعات المحلية؛

'٥' تشجيع اعتماد نهج زراعي لأغراض إدارة الأراضي والمياه يأخذ في الاعتبار مستوى التعليم والقدرة على تعبئة المجتمعات المحلية ومتطلبات النظام الايكولوجي للمناطق القاحلة وشبه القاحلة؛

'٦' التخطيط لمشاريع متعددة الأغراض للطاقة الكهرمائية وتطويرها، مع ضمان المراعاة الواجبة للاهتمامات البيئية؛

(و) إدارة الموارد المائية الشحيحة

'١' وضع استراتيجيات طويلة الأجل وبرامج تنفيذ عملية لاستعمال المياه الزراعية في ظل الأوضاع التي تتسم بالندرة مع التنافس في الطلب على المياه؛

'٢' الاعتراف في تخطيط الري وإدارته بأن المياه سلعة اقتصادية واجتماعية واستراتيجية؛

'٣' صياغة برامج متخصصة تركز على التأهب للجفاف مع التشديد على ندرة الأغذية والضمانات البيئية؛

'٤' تعزيز وتشجيع استعمال مياه النفايات في الزراعة؛

(ز) توفير المياه

'١' تحسين نوعية المياه المتاحة للماشية مع مراعاة قدرتها المحدودة على الاحتمال؛

'٢' زيادة كمية موارد المياه المتاحة للماشية، ولا سيما ما يوجد منها في نظم الرعي الواسعة، بغية التقليل من مسافة السير اللازمة طلبا للمياه، والحيلولة دون الافراط في رعاية الماشية قرب مصادر المياه؛

'٣' منع تلوث مصادر المياه ببراز الحيوانات بغية الحيلولة دون انتشار الأمراض، لا سيما الأمراض الحيوانية المصدر؛

'٤' تشجيع الاستخدام المتعدد لإمدادات المياه عن طريق تعزيز اعتماد النظم المتكاملة المتعلقة بالزراعة والماشية ومصائد الأسماك؛

'٥' تشجيع مشاريع توزيع المياه لزيادة قدرة المراعي الواسعة على احتجاز المياه لتنشيط انتاج الأعلاف والحيلولة دون جريان المياه؛

(ح) المصائد الداخلية

'١' استنباط الادارة المستدامة للمصائد في إطار التخطيط للموارد المائية على المستوى الوطني؛

'٢' دراسة جوانب معينة من الاحتياجات الحيوية ـ المائية والبيئية من أهم أنواع السمك الداخلية فيما يتصل بمختلف الأنظمة المائية؛

'٣' منع تغيير البيئات المائية الناشئ عن المستخدمين الآخرين والبيئات المعرضة لمثل هذا التغيير أو تخفيف الوطأة عنها، وذلك لصالح الاستخدام المستدام للموارد المائية الحية وحفظ تنوعها البيولوجي؛

'٤' استنباط ونشر منهجيات لإدارة وتنمية الموارد المائية تكونا سليمتين بيئيا من أجل تكثيف الغلة السمكية من المياه الداخلية؛

'٥' وضع النظم والمحافظة عليها من أجل جمع وتفسير البيانات المتعلقة بنوعية المياه وكميتها ومورفولوجية القنوات، المتصلة بحالة الموارد المائية الحية وإدارتها، بما في ذلك مصائد الأسماك؛

(ط) تنمية تربية الأحياء المائية

'١' استنباط تكنولوجيات لتربية الأحياء المائية تكون سليمة بيئيا وتتناسب وخطط إدارة الموارد المائية المحلية والاقليمية وتراعي العوامل الاجتماعية؛

'٢' اعتماد التقنيات المناسبة لتربية الأحياء المائية والممارسات ذات الصلة لتنمية المياه وإدارتها في البلدان التي لم تصبح لديها خبرة بعد في تربية الأحياء المائية؛

'٣' تقييم آثار البيئة على تربية الأحياء المائية، مع ايلاء اهتمام خاص لوحدات التربية المعروفة تجاريا وتلوث المياه المحتمل الناجم عن مراكز المعالجة؛

'٤' تقييم الجدوى الاقتصادية لتربية الأحياء المائية بالنسبة الى الاستخدام البديل للمياه، مع مراعاة استخدام المياه ذات النوعية الحدية وحاجات الاستثمار والتشغيل.

...

١٨ - ٨٠ ينبغي مواصلة تعليم وتدريب الموارد البشرية على نحو نشط على المستوى الوطني، من خلال: (أ) تقييم حاجات إدارة الموارد البشرية وتدريبها في الوقت الحاضر وفي المدى الطويل؛ (ب) وضع سياسة وطنية لتنمية الموارد البشرية؛ (ج) استهلال وتنفيذ برامج تدريب للموظفين على جميع المستويات وللمزارعين أيضا. أما الإجراءات اللازمة فهي التالية:

(أ) تقييم حاجات التدريب بالنسبة لإدارة مياه الزراعة؛

(ب) زيادة أنشطة التدريب الرسمية وغير الرسمية؛

(ج) وضع دورات تدريبية عملية لتحسين قدرة الخدمات الإرشادية على نشر التكنولوجيات وتعزيز قدرات المزارعين، مع الاهتمام بصورة خاصة بصغار المنتجين؛

(د) تدريب الموظفين على جميع المستويات، بمن فيهم المزارعون وصيادو الأسماك وأفراد المجتمعات المحلية مع الاهتمام بصورة خاصة بالنساء؛

(هـ) زيادة فرص التطور الوظيفي لتعزيز قدرات المديرين والموظفين على جميع المستويات، المشتركين في تنفيذ برامج إدارة الأراضي والمياه.